ربيع العنف والنضال:

تطوّر الحراك حول قضية العنف الجنسي ضد النساء بعد 2011

نظرة للدراسات النسوية
Nazra for Feminist Studies

المقدمة 2

1.1 رؤيتنا لجرائم التحرير: العنف الجنسي في المجال العام من منظور نسوي
1.2 العنف الجنسي في أحداث الثورة المصرية: أهم المحطات (2012-2014)
1.3 منهجية وأدوات البحث

«التحرير» وما بعده: السياق التاريخي وتأثيره على تعميم قضية العنف الجنسي 13

1.2 التحرير كمكان رمزي
2.2 فتح المجال العام وتكوين المبادرات الشابة
3.2 العنف الجنسي كقضية سياسية

العنف الجنسي والحركة النسوية: التطورات والتغييرات في تناول قضية العنف داخل الحركة النسوية 33

1.3 المنظمات النسوية وسؤال العنف الجنسي
2.3 المبادرات النسوية والفنية الشابة: نحو حركة نسوية لا مركزية

الدولة والعنف الجنسي: التغيير على مستوى السياسات والتشريعات 44

الخلاصة 50

المرفقات 52

المقدمة

ظاهـرة العنـف الجنسـي ضـد النسـاء فـي جميـع مجـالات الحيـاة الخاصـة والعامـة، مسـتمرة ومتفشّـية منـذ عقـود مضـت، إذ يتعرّضـن إلـى أشـكال مختلفـة منـه فـي المجـال العـام، وداخـل الأسـرة.

وقـد اهتمـت المجموعـات النسـوية منـذ أكثـر مـن عقـد بوضـع هـذه القضيـة علـى أجندتهـا واسـتطاعت خلـق حـراك بشـأنها خـلال عـدة محطـات مؤثـرة، ربمـا كان آخرهـا فـي أعقـاب ثـورة 25 مـن ينايـر 2011، إذ أدى فتـح المجـال العـام سـاعتها وانخـراط آلاف الشـباب\ات بـه لطـرح العديـد مـن التسـاؤلات المرتبطة بالتحديـات التـي يواجهونهـا وعلاقـات القـوى ببعضهـا، سـواء بيـن الدولـة أو المواطنيـن، أو علاقـات القـوى الاجتماعيـة التـي يتقاطـع فيهـا النـوع والديـن والطبقـة، إلـخ.

وكمـا فتحـت هـذه الموجـة الثوريـة بابًـا للمطالبـة بالعدالـة والمواطنـة والديمقراطيـة، وطـرح العديـد مـن الأسـئلة بشـكل أكثـر جـرأة وحريـة، كانـت الفرصـة سـانحة أيضـا للمطالبـة بحقـوق النسـاء وتصديـر همومهـن.

ومـن أبـرز الأسـئلة التـي طرحتهـا الثـورة ومـا تلاهـا مـن أحـداث، سـؤال العنـف الجنسـي ضـد النسـاء، ووجودهـن فـي المجـال العـام عمومـا، مـا شـكّل إحـدى المحطـات المهمـة فـي تاريـخ الحـراك المرتبـط بقضيـة العنـف الجنسـي.

لـم تكـن مشـاركة النسـاء فـي الفعاليـات السياسـية أمـرا مُسـلّمًا بـه فـي أغلـب الأحيـان، بـل كانـت معركـة حقيقيـة دفعـن ثمنهـا غاليـا، وأصبـح إدراك هـذا الواقـع أكثـر وضوحـا خـلال أحـداث الثـورة، خاصـة مـع تصاعـد وتيـرة العنـف ضدهـن فـي التظاهـرات والفعاليـات السياسـية.

بـدأت تتشـكل بوضـوح ملامـح خطـاب عـن العنـف الجنسـي فـي التظاهـرات والتجمعـات وضـرورة مواجهتـه بيـن 2011 و2013[1]، ويظهـر ذلـك جليـا بمتابعـة صيـرورة فعاليـات هـذه الفتـرة، فمـن الخطـاب الاحتفالـي بمشـاركة «نسـاء مصـر» فـي الثـورة، إلـى جرافيتـي «الصدريـة الزرقـاء»[2] الـذي مـلأ الكثيـر مـن الحوائـط والشـوارع، إلـى هتافـات واضحـة تديـن الانتهـاكات التـي تتعـرض لهـا النسـاء فـي التظاهـرات مثـل «بنـات مصـر خـط أحمـر» وتنظيـم مسـيرات نسـائية لمناهضـة العنـف، أصبـح هنـاك حضـور مُلِـح لقضيـة العنـف الجنسـي فـي الفعاليـات الاحتجاجيـة والسياسـية المختلفـة.

بحلـول عـام 2013 كانـت بالفعـل الكثيـر مـن المبـادرات والمجموعـات قـد تشـكلت لمناهضـة العنـف الجنسـي، ونجحـت المجموعـات النسـوية -إلـى حـد مـا- فـي طـرح القضيـة علـى أجنـدة القـوى السياسـية التـي بـدأت فـي بلـورة خطـاب متعلـق بهـا، وسـؤال العنـف الجنسـي اليـوم جـزء مـن سـردية الثـورة يصعـب إنـكاره، وبـات مـن الصعـب الحديـث عـن علاقـة النسـاء بالثـورة المصريـة دون التطـرق إلـى جرائـم العنـف التـي تعرضـن لهـا.

1 مقابلة شخصية مع د.هدى الصدة عضو لجنة الخمسين لكتابة الدستور المصري (2014) وأستاذة بكلية آداب انجليزي، جامعة القاهرة.

2 يشير الجرافيتي الذي يحمل صورة لصدرية زرقاء إلى واقعة تعرية إحدى المتظاهرات من قبل القوات العسكرية في ديسمبر 2011 خلال ما سمي بـ»أحداث مجلس الوزراء».

ومـن ناحيـة أخـرى، أصبحـت قضيـة العنـف ضـد النسـاء بشـكل عـام، متخطيـة أحـداث العنـف فـي محيـط التحريـر والفعاليـات السياسـية، أكثـر قابليـة للنقـاش فـي المجتمـع وفـي وسـائل الإعـلام، وباتـت تحظـى بقبـول مجتمعـي أكبـر، كمـا أصبـح هنـاك اعتـراف مـا سـواء مـن الدولـة أو المجتمـع[3] بضـرورة مناهضـة، مـع اختـلاف التحليـلات والحلـول المقدمـة مـن الفاعليـن المتنوعيـن.

لكـن الوصـول إلـى هـذه النقطـة لـم يكـن سـهلا، وفـرض قضيـة العنـف الجنسـي سـواء علـى أجنـدة القوى الديمقراطيـة والسياسـية أو علـى أجنـدة الدولـة تطلّـب مجهـودا مضنيـا مـن المجموعات النسـوية.

ومـع أن المكتسـبات القليلـة المتعلقـة بالعنـف الجنسـي (والتـي مـا زالـت غيـر كافيـة) قـد تبـدو اليـوم طبيعيـة، والخطـاب الـذي يعتـرف بوجـوده (والـذي مـا زال قاصـرا) قـد يبـدو تلقائيـا، إلا أن ذلـك لـم يكـن الوضـع دائمـا.

فخـلال السـنوات الماضيـة خاضـت النسـويات المصريـات معركـة عسـيرة لتحقيـق مكاسـب متعلقـة بهـذه القضيـة، قوبلـت بعـدم الاهتمـام تـارة، وبالتكذيـب أو التواطـؤ تـارة أخـرى، إلا أنهـن فـي النهايـة نجحـن فـي خلـق حـراك واسـع علـى مسـتويات مختلفـة، وتطويـر خطابهـن سـواء داخـل الحركـة النسـوية نفسـها أو الحركـة السياسـية والديمقراطيـة الأوسـع.

فمـا يبـدو بديهيـا اليـوم، نتـاجٌ لمعركـة حقيقيـة خضنهـا علـى مـدار أكثـر مـن عشـر سـنوات ولا تـزال مسـتمرة لليـوم، لتكشـف عـن عمـق المعضـلات المتعلقـة بأجسـاد النسـاء ووجودهـن فـي المجـال العـام.

ولكـن كيـف وصلنـا مـن التعتيـم والتواطـؤ إلـى درجـة مـن الاعتـراف والمواجهـة، وإن ظلـت غيـر كافيـة؟ وكيـف اختلـف تنـاول قضيـة العنـف الجنسـي بعـد الثـورة مـن قبـل الفاعليـن المختلفيـن؟

إن الحـراك بشـأن قضيـة العنـف الجنسـي (فـي المجـال العـام خصوصـا) مسـتمر منـذ أكثـر مـن عقـد، مـرّ خلالـه بعـدة نقـاط تحـوّل مهمـة أثَّـرت فـي خطابـه والتعاطـي معـه.

وتهتـم «نظـرة للدراسـات النسـوية» فـي هـذه الورقـة بأحـداث الثـورة تحديـدًا كإحـدى نقـاط التحـول فـي مسـيرة الحـراك بشـأن العنـف الجنسـي، وتحـاول الإجابـة عـن سـؤال أساسـي: «كيـف ولمـاذا تطـور تنـاول قضيـة العنـف الجنسـي داخـل الحركـة النسـوية والحركـة السياسـية والاجتماعيـة بعـد 2011؟».

بالتالي، هناك هدفان رئيسيان من الورقة:

أولا: تحليـل أسـباب وكيفيـة تطـور خطـاب قضيـة العنـف الجنسـي بعـد الثـورة من قبـل فاعليـن مختلفين مـن منظـور نسـوي، وتعتبـر الورقـة بوضـوح أن أحـداث 2011 ومـا تلاهـا شـكلت إحـدى نقـاط التحـول فـي موضـوع العنـف الجنسـي، وتسـعى إلـى فهمهـا، وإعـادة تتبـع وسـرد أحداثهـا.

3 يمكن أخذ القوانين والسياسات التي أقرتها الدولة دليلا واضحا على هذا الاعتراف، مثل إنشاء إدارة لمتابعة ومناهضة العنف ضد النساء بوزارة الداخلية أو إطلاق استراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد النساء من قبل المجلس القومي للمرأة، وسيتم التطرق إلى التشريعات والسياسات في الجزء الأخير من الورقة.

ثانيا: يمكن اعتبار الورقة محاولة لتوثيق المبادرات والتجارب المختلفة والغنية التي ارتبطت بمواجهة العنف الجنسي بعد الثورة، سواء كانت منطلقة من منظمات نسوية، أو مبادرات نسوية وفنية شابة، أو داخل كيانات أخرى مثل الأحزاب والجامعات والنقابات.

وتنطلق الورقة من أحداث ووقائع العنف التي مورست في الفعاليات والتجمعات السياسية والاحتجاجات بعد 2011 (وليس من جرائم العنف ضد النساء عموما)، وما كان لها من تأثير على قضية العنف الجنسي ضد النساء بشكل عام.

1.1 رؤيتنا لجرائم التحرير: العنف الجنسي في المجال العام من منظور نسوي

ترى «نظرة للدراسات النسوية» أن العنف الجنسي ضد النساء في المجال العام نتاج للأبوية وتَجلٍ لأشكال التمييز التي تتعرض لها النساء يوميا على أصعدة مختلفة، وهو لا ينفصل عن النظرة الدونية للنساء التي لا ترى أحقيتهن في الوجود بالمجال العام وتستبيح أجسادهن.

كما نرى أن ديناميكيات العنف في المجال العام في مجتمعاتنا متصلة بشكل وثيق بالعنف في المجال الخاص والذي يبدأ من تقييد حرية حركة النساء من قبل ذويهن من الرجال وحتى أشكال العنف البدني والجنسي الذي يمارس داخل الأسرة أو من الزوج.

يُنتج العنف ضد النساء في المجال الخاص مناخا متسامحا مع ثقافة العنف ضد النساء عموما، تمتد إلى المجال العام وترسّخ فكرة عدم ملكية النساء لأجسادهن وفرض وصاية دائمة عليهن من قِبَل الرجال (الأب، الزوج، الأخ). بالتالي، وجود أجساد النساء بحرية ودون وصاية في الكثير من الأحيان أمر غير مرغوب فيه، مما يرسخ للقبول المجتمعي لجرائم العنف، فلا يمكن تجاهل تقاطع المجالين العام والخاص أو عَزل وقائع العنف في المجال العام عن العنف ضد النساء عموما.

وفيما يخص جرائم العنف الجنسي في التحرير ومحيطه، فهمُنا لها مُنطلِق من التحليل السابق، بمعنى أن هذه الجرائم نابعة من كون العنف الجنسي ضد النساء ظاهرة مجتمعية نعاني منها يوميا، لذلك، يصعب اختزال جرائم التحرير في أفعال مرتَكَبة من قبل مجموعات منظمة أو من فاعلي الدولة بشكل ممنهج.

بالتأكيد ارتُكبت الكثير من الجرائم من قبل فاعلي الدولة، وقد يكون بعضها من قِبل مجموعات منظمة، إلا أننا نرى أن الغالبية العظمى من الجرائم وقعت واشترك بها فاعلون مجتمعيون ومواطنون عاديون، وهو ما لا ينفصل عن جرائم التحرش والعنف الجنسي التي تتعرض لها النساء يوميا في الشوارع والأماكن العامة، وفي المجال الخاص.

1.2 العنف الجنسي في أحداث الثورة المصرية: أهم المحطات (2011-2014)

يجدر بنا قبل البدء في تحليل حراك قضية العنف الجنسي في المجال العام بعد 2011، سرد أهم الوقائع التي شكَّلته في السنوات الأخيرة، والتي سيتم استدعاؤها والإشارة إليها في الأجزاء المختلفة من الورقة.

في البداية، ينبغي الإشارة إلى الحراك قبل 2011 والذي جعل الطريق ممهدا لما طُرح من نقاش بخصوص العنف الجنسي بعد الثورة. فلم يكن طرح القضية جديدًا بعد 2011، بل كان هناك حوار مجتمعي وحراك دائر منذ 2005، بالأخص عن قضية التحرش الجنسي وقتذاك.

حدثتْ أكثر من واقعة أثارت الجدل بشأن هذه القضية بداية من حادث الأربعاء الأسود (الموافق 25 من مايو 2005) والذي اعتُدي جنسيا خلاله على صحفيات وناشطات في أثناء وقفة أمام نقابة الصحفيين من قبل مواطنين في حماية الدولة.

كان حادث الأربعاء الأسود من أبرز الجرائم التي لفتت الانتباه إلى ممارسات العنف الجنسي ضد النساء من قبل فاعلي الدولة لإقصائهن من المجال العام، وتبنى عدد من المنظمات الحقوقية والنسوية، من بينها «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية» قضية النساء المعتَدى عليهن، فبعد حفظ التحقيق في البلاغ المقدم من الناجيات من جريمة الاعتداء قُدّمت شكوى إلى اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في مايو 2006 كانت نتيجتها بعد أكثر من 7 سنوات: إدانة الحكومة المصرية ومطالبتها بإعادة فتح التحقيقات في وقائع الأربعاء الأسود ومحاكمة المتهمين، وتعويض الشاكيات الأربع[4].

توالت بعد ذلك الأحداث التي تجلّى فيها التحرش الجنسي في المجال العام كظاهرة مجتمعية (لا كأداة سياسية للتنكيل بالنساء فقط)، والتي بدأ على خلفيتها الحشد لهذه القضية، وكان من أبرزها الاعتداءات الجنسية الجماعية في عيد الفطر أمام دور السينما بوسط البلد في 2006 والتي صُوّرت ونُشرت عبر المدونات الإلكترونية على نطاق واسع.

كما نشر المركز المصري لحقوق المرأة في الفترة نفسها أوّل مسح عن التحرش الجنسي. وشكّل عاما 2005 و2006 نقطة انطلاق مهمة للحراك بشأن العنف الجنسي وتشكل خطاب القضية من قِبل المنظمات النسوية والحقوقية (مثل مؤسسة المرأة الجديدة وغيرها) نجح في طرح الموضوع مجتمعيا إلى حد كبير.

4 داليا عبد الحميد «هل تتذكر نوال علي؟ فلنراجع إذًا تفاصيل الحكاية». المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. http://bit.ly/2v2ETRT

وشهد عام 2008 إحدى نقاط التحول الأساسية، إذ حصلت نهى رشدي على حكم قضائي في قضية تحرش جنسي، وحُكم على المتحرش بالسجن ثلاث سنوات، ما عُدّ محطة مفصلية لأنه اعتراف رسمي من الدولة بالتحرش كجريمة تستحق العقاب، كما أثارت القضية جدلا مجتمعيا وحظيت باهتمام إعلامي خلق نقاشا كبيرا بشأنها.

وفي العام نفسه، شكّلت 16 منظمة غير حكومية من محافظات مختلفة «قوة عمل مناهضة العنف الجنسي[5]» التي ظلت مظلّة للعمل المشترك على قضايا العنف الجنسي عدّة سنوات وقدّمت مقترحًا بتعديل قانون العقوبات الخاص بجرائم العنف الجنسي عام 2010، كما طرح مركز النديم مشروع قانون لمناهضة العنف الأسري (تتويجا لحملة بدأها المركز ضد العنف الأسري منذ 2005) إلى برلمان 2010 المنحل[6]. كما أعد المجلس القومي للمرأة مشروعا لمناهضة التحرش الجنسي عام 2009 استجابة للضغط[7].

بالتالي، كانت هناك نواة لحراك وحوار مجتمعي بخصوص موضوع العنف الجنسي في المجال العام، شكلت أحداث 2011 وما أعقبها إحدى محطاته المصيرية، وأسهمت في تطوير خطابه لعدة أسباب -سيتم التطرق إليها- وفيما يلي سرد لأهم أحداث العنف الجنسي بعد 2011 والتي تهتم الورقة بتحليلها.

سنُركّز على الفترة بين 2011 و2014 باعتبارها الفترة التي تشكل وتبلور خلالها الخطاب والحراك بشأن قضية العنف الجنسي وكيفية مناهضته بعد الثورة، وباعتبارها أيضا الفترة التي شهدت زخما من التظاهرات والاعتصامات والتجمعات السياسية (خاصة من 2011-2013) أو حتى الاحتفالات، فقد وثّقت المنظمات والمجموعات النسوية ما يزيد على 500 حالة بدءًا من التحرش وحتى الاعتداء الجنسي والاغتصاب الجماعي في أماكن التظاهرات والاعتصامات في الفترة ما بين يونيو 2012 ويناير 2014 [8].

بعد حلف يمين الرئيس السيسي في يونيو 2014 قلَّت الاحتجاجات والتجمعات السياسية إلى حد كبير، نظرًا لما أصبح يشكله ذلك من خطر بعد إصدار قانون التظاهر في نوفمبر 2013 وصدور أكثر من حكم بالسجن بحق متظاهرين سلميين[9].

5 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. «قوة عمل مناهضة العنف الجنسي تطلق مشروع تعديل قانون العقوبات فيما يتعلق بجرائم العنف الجنسي».19 ديسمبر 2012. http://bit.ly/2voDdkZ

6 مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب. «حملة من أجل قانون لحماية النساء من العنف الأسري». 17 فبراير 2005. https://goo.gl/op6Da3

7 المرأة الجديدة.» نص مشروع قانون التحرش الجنسي». 14 أبريل 2009. https://goo.gl/6GwUum

8 بيان مشترك. « الحكم الأول في قضايا الاعتداءات الجنسية الجماعية والاغتصابات بميدان التحرير ليس نهاية المطاف ويجب فتح التحقيق في جميع جرائم العنف السابقة». 19 يوليو 2014. http://nazra.org/node/339

9 صدر مثلا في فبراير 2015 حكم ضد 25 متظاهرا أمام مجلس الشورى لرفض مادة المحاكمات العسكرية بالدستور بالسجن لمدة تتراوح بين 3 و5 سنوات. كما صدر حكم ضد المتظاهرين والمتظاهرات أمام قصر الاتحادية للإفراج عن المعتقلين بالسجن ثلاث سنوات في أكتوبر 2014، تم تخفيفه في الاستئناف إلى سنتين سجنا وسنتين مراقبة.

ولا يعني ذلك بالتأكيد أن العنف ضد النساء في المجال العام توقف أو أنه يحدث فقط في التجمعات السياسية، لكن التركيز على هذه الفترة ينطلق أولا من تركيز الورقة نفسها على الوقائع التي حدثت خلال الفعاليات والاحتجاجات السياسية لا أحداث العنف ضد النساء عموما، وثانيا لأنه يمكن اعتبار هذه الفترة هي التي تشكل فيها الوعي الجمعي بقضية العنف الجنسي في محيط التظاهرات والتي تكونت بها أغلب المبادرات والخطابات لمواجهته.

كما يجب التوضيح أيضا أنه لا يمكن اعتبار السرد أدناه قائمة شاملة بكل وقائع العنف في الفترة المعنية (2011-2014)، هي فقط محاولة لرصد المحطات المهمة والفارقة في القضية بعد 2011 والتي أسهمت في تشكيل الحراك بشأنها.

لم تتأخر جرائم العنف الجنسي كثيرا في الظهور في أماكن التظاهرات، فمنذ فبراير 2011 بدأت تتوارد أنباء بخصوص وقائع عنف ضد النساء في ميدان التحرير خاصة بعد واقعة الاعتداء الجنسي الجماعي التي تعرضت لها لارا لوجان مراسلة قناة (سي بي إس التليفزيونية) بالميدان في أثناء تغطيتها الأحداث، وأكّدت أنها «شعرت أنها ستموت لا محالة عندما تعرضت للاعتداء»[10].

وفي 8 من مارس 2011 انطلقت أول مسيرة للمطالبة بحقوق النساء بمناسبة يوم المرأة العالمي، اعتُدي خلالها على المتظاهرات وتحرش بهن مواطنون مجهولون. وفي اليوم التالي، 9 من مارس 2011، فضَّت القوات العسكرية التجمع الموجود بميدان التحرير واحتجزت بعض المتظاهرات وأجرت كشوف عذرية إجبارية لبعضهن[11].

وكانت كشوف العذرية إحدى المحطات الأولية التي أثارت ردود فعل من المجموعات النسوية ومن النشطاء بخصوص الانتهاكات الجنسية التي تتعرض لها النساء خاصة المدافعات عن حقوق الإنسان على أساس نوعهن.

من أغسطس إلى ديسمبر 2011، شهدت مصر العديد من الأحداث المتلاحقة والعنيفة، منها فض اعتصام بعض عائلات الشهداء والقوى السياسية المتضامنة معهم يوم 1 من أغسطس 2011 (كان الاعتصام مستمرًا منذ 8 من يوليو 2011)[12]، ثم مذبحة ماسبيرو يوم 9 من أكتوبر 2011 والتي استخدمت فيها القوات العسكرية الذخيرة الحية والمدرعات لدهس المتظاهرين المنددين بهدم كنيسة مارجرجس في قرية المارياناب بإدفو في أسوان، وتلت ذلك أحداث محمد محمود التي بدأت يوم 19 من نوفمبر 2011 على خلفية فض اعتصام لأهالي ومصابي الثورة وبعض المتضامنين معهم، ومارست فيها الشرطة عنفا مفرطا ضد المتظاهرين\ات يقدر أنه أدى إلى استشهاد 40،

10 «صحفية أمريكية تتعرض لاعتداء جنسي في ميدان التحرير». 15 فبراير 2011.
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2011110215/02/_egypt_reporter_sexual.shtml

11 «مصر: إفلات الجيش من العقاب على أعمال العنف ضد النساء».7 أبريل 2012.
https://www.hrw.org/ar/news/2012245873/07/04/

12 ما يعرف بـ«اعتصام يوليو».

وإصابة ما يقرب من الألفين، واختتمت العام اشتباكات مجلس الوزراء والتي استمرت من 16 وحتى 23 من ديسمبر[13] وواجهت فيها القوات العسكرية المتظاهرين بعنف شديد.

بالتالي كان النصف الثاني من عام 2011 يضج بالأحداث العنيفة التي تعرضت النساء خلالها -مثل نظرائهن الذكور- للعديد من الانتهاكات، لكن بعض المنظمات -خاصة النسوية- بدأت أيضا في توثيق انتهاكات على أساس النوع، مثل الاعتداءات والشتائم ذات الطابع الجنسي وبعض وقائع التحرش والتعرية، إلخ.

وربما يكون الحادث الأشهر هو تعرية إحدى المتظاهرات من قبل القوات العسكرية خلال أحداث مجلس الوزراء حتى ظهرت صدريتها الزرقاء، وما أعقبه من ردود فعل لامت الفتاة على وجودها في أماكن التظاهر أصلا وارتدائها ملابس غير لائقة، وما أثاره ذلك من جدل واسع.

بنهاية عام 2011 كان هناك إدراك لوجود عنف ضد النساء على أساس نوعهن، إلا أن الضوء كان مسلطا أكثر على الانتهاكات من قبل فاعلي الدولة. ورغم انتباه بعض المجموعات النسوية لتعرّض متظاهرات لانتهاكات من قبل فاعلي المجتمع وتوثيقها، فإن ذلك لم يكن مُحلَلا بعد كظاهرة تعوق مشاركة النساء في الأحداث السياسية، وتستدعي مواجهة شرسة مع المجتمع وليس الدولة فقط.

تعددت المحطات المفصلية في عامي 2012 و2013. ففي يونيو 2012 تعرضت بعض النساء لاعتداءات جنسية جماعية، ووثّقت نظرة للدراسات النسوية ثلاث حالات بشارع محمد محمود نشرت على موقعنا.

وربما كانت هذه من المرات الأولى التي تُنشَر فيها على نطاق واسع شهادات بهذا العنف عن تعرض النساء لاعتداءات جنسية بمحيط التحرير.

أما نقطة التحول فيمكن تأريخها من نوفمبر 2012[14] وحتى يناير 2013. ففي نوفمبر 2012 وُثّقت عدة حالات اغتصاب واعتداءات جنسية جماعية بالميدان خلال المسيرات والتظاهرات الرافضة للإعلان الدستوري الصادر من الرئيس محمد مرسي.

وبدأ يتضح أن الاعتداءات الجنسية والاغتصابات الجماعية ليست حالات فردية بل أشبه بظاهرة متفشية[15]، وأن ميدان التحرير وأماكن التظاهر كما تراها القوى السياسية ساحات للنضال، فهي أيضا ساحات لاغتصاب النساء وانتهاك أجسادهن. وبدأت المجموعات النسوية منذ هذه اللحظة العمل على قضية العنف الجنسي في التحرير كظاهرة يجب مواجهتها بشكل عاجل، ليس فقط

13 بدأت اشتباكات مجلس الوزراء يوم 16 من ديسمبر على خلفية الاعتداء على أحد الشباب المشاركين في اعتصام مجلس الوزراء والذي كان بدأ يوم 25 من نوفمبر اعتراضا على تعيين كمال الجنزوري رئيسا للوزراء.

14 مقابلة شخصية مع د.هدى الصدة، عضو لجنة الخمسين لكتابة الدستور المصري (2014) وأستاذة بكلية آداب إنجليزي، جامعة القاهرة.

15 كانت أغلب الشهادات مجهلة ولم تكن هويات الناجيات معروفة خلال هذه اللحظة.

من قبل المنظمات النسوية بل من قبل جميع القوى السياسية والديمقراطية التي تشترك في التظاهرات والفعاليات السياسية.

وكان يناير\فبراير 2013 محطة مهمة على مستويين، أولا توثيق 19 حالة اغتصاب بالميدان خلال الفعاليات الخاصة بـ»ذكرى الثورة الثانية»، وكانت مروّعة في عنفها، إذ اغتُصبت بعض النساء بالآلات الحادة، مما رسخ أن الأمر ظاهرة لا استثناءً. ثانيا، أقدمت بعض الناجيات من اغتصابات نوفمبر على الإفصاح عن هوياتهن وحكاية شهاداتهن علانية في وسائل الإعلام، ما ساعد على التعريف بالقضية إلى حد كبير[16].

مع انتهاء شهر يناير، كانت قضية العنف الجنسي قد أضحت أكثر تعميما بالفعل، وبدأت مجموعات التدخل[17] في الميدان تتشكل منذ نهاية عام 2012 مثل أوبانتش (قوة ضد التحرش) وتحرير بودي جارد، وتدخّلت بالفعل لإنقاذ الناجيات وتوثيق حالات العنف. وأصدرت أكثر من منظمة نسوية بيانات وأوراقا بخصوص أحداث العنف الجنسي في ميدان التحرير.

ونشرت نظرة للدراسات النسوية ورقة موقف «حول العنف الجنسي ضد النساء وارتفاع معدلات الاغتصاب الجماعي بميدان التحرير والأماكن المحيطة»، كما أصدر مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب بيانا مشتركا بعنوان «العنف والتعذيب الجنسي ضد النساء لن يكسر نضالهن من أجل استكمال الثورة»، وأصدرت مؤسسة المرأة الجديدة بيانا مشتركا آخر بعنوان «من حقنا الشارع لنا» وأعقب ذلك العديد من المقالات بالجرائد والبيانات التي تدين العنف من قبل بعض المنظمات الدولية مثل منظمة العفو الدولية (أمنستي)[18]. وردا على هذه الجرائم المرتكبة بحق النساء نُظّمت مسيرة يوم 6 من فبراير من السيدة زينب إلى التحرير، حملت فيها النساء سكاكين المطابخ في الهواء.

كما كان جهد النسويات وضغطهن على المجموعات السياسية المختلفة قد بدأ بالفعل بالإتيان ببعض النتائج، فعلى سبيل المثال، يمكن من خلال متابعة الصفحة الرسمية لأمانة المرأة بالحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي رصد العديد من البيانات والأخبار المتعلقة بالعنف ضد النساء منذ يناير 2013 وحتى نهاية العام، كما أصدر حزب التحالف الشعبي الاشتراكي بيانا في فبراير 2013 بعنوان «ندين الاعتداءات الجنسية على المتظاهرات في محيط ميدان التحرير وندعو كافة أعضاء الحزب وأنصاره رجالا ونساء للتصدي لها ونحمل الدولة مسئولية حماية المصريات» .

مع أحداث 30 من يونيو 2013 كانت قضية العنف قد أصبحت أكثر تسيدا وحضورا وعُرفت

16 مقابلة شخصية مع مزن حسن، المؤسسة والمديرة التنفيذية لنظرة للدراسات النسوية.

17 وهي في أغلبها مبادرات شابة تم تشكيلها للتدخل في وقائع العنف الجنسي في الميدان ومحاولة إنقاذ الناجيات، وسيتم التطرق إلى تفاصيل عمل هذه المجموعات لاحقا.

18 Amnesty International. “Egypt: Gender-based Violence against Women around Tahrir Square”. 6 February 2013. https://www.amnesty.org/en/documents/MDE122013/009//en/

مجموعات التدخل وضمّت مئات المتطوعين، كما أصبحت بعض الأحزاب والمجموعات السياسية تدمج موضوع العنف الجنسي في غرف ولجان الطوارئ الخاصة بمتابعة التظاهرات بالتنسيق مع المنظمات النسوية التي تعمل على الموضوع.

ووثّقت المجموعات النسوية ومجموعات التدخل 189 حالة اعتداء جنسي واغتصاب جماعي في أماكن التظاهرات في الفترة ما بين 28 من يونيو و7 من يوليو 2013[19]. ومع نهاية عام 2013، قلّت بشكل عام التجمعات والفعاليات السياسية الحاشدة، وربما يعد يوم حلف يمين الرئيس السيسي يوم 8 يونيو 2014 من آخر الأحداث التي وثقت خلالها وقائع اعتداءات جنسية جماعية واغتصابات ضد النساء خلال فعالية سياسية، إذ تم توثيق تسع حالات اعتداء جنسية واغتصابات بميدان التحرير في أثنائها أسفرت عن إصابات بالغة في أجساد الناجيات[20].

وتعتبر أحداث 8 من يونيو محطة مهمة، إذ إنها المرة الأولى التي تصدر بها أحكام ضد مرتكبي جرائم الاغتصاب والاعتداء الجنسي في التظاهرات بعد الثورة تراوحت بين الـ20 عاما والمؤبد.

ما سبق نظرة عامة لما حدث منذ 2011 وحتى 2014 فيما يخص جرائم العنف الجنسي وبعض ردود الفعل عليها. وسيتم تفصيل هذه الأحداث وتحليلها فيما يلي.

1.3 منهجية وأدوات البحث:

اعتمد البحث على التحليل الكمي من منظور نسوي لعدة مصادر أولية وثانوية.

فيما يخص المصادر الأولية، أُجريت 20 مقابلة متعمقة مع نسويات وناشطات\نشطاء عملوا عبر أطر مختلفة على قضية العنف الجنسي في الفترة المعني بها البحث. واستُهدفت أطر وتنظيمات مختلفة وهي: المنظمات النسوية، الأحزاب، المبادرات النسوية الشابة بالمحافظات، المبادرات الفنية، المبادرات الجامعية، وحدة مكافحة العنف بجامعة القاهرة، لجنة الـ50 المكلفة بكتابة دستور 2014، مجموعات التدخل، وبعض التجارب داخل النقابات من خلال المنظمات النسوية التي عملت معهن.

الهدف من إجراء هذه المقابلات توثيق تطور العمل وتناول قضية العنف بعيون من اشتبكوا معها خلال السنوات الماضية. كما استخدم البحث أيضا بيانات وفيديوهات مصورة ولقاءات تليفزيونية ومقالات تخص العنف الجنسي خلال الفترة المراد توثيقها، واعتمد على عدة مصادر ثانوية أخرى

19 مريم كيرلس. «بنات مصر خط أحمر: قراءة في أثر التحرش الجنسي على الثقافة القانونية في مصر». كحل: مجلة لأبحاث الجسد والجندر. العدد 2.1 صيف 2016. ص.72-101.

20 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. «الاعتداءات الجنسية والاغتصاب في ميدان التحرير في أثناء الاحتفال بحلف يمين الرئيس دليل على عدم كفاية التعديلات القانونية الأخيرة للتصدي لتلك الجرائم.» 9 من يونيو 2014. https://goo.gl/4QVdM7

عـن العنـف ضـد النسـاء والمجـال العـام مـن منظـور نسـوي.

سـيتم أولا التطـرق إلـى التغييـرات التـي حدثـت علـى مسـتوى علاقـة الحركـة السياسـية والاجتماعيـة بقضيـة العنـف الجنسـي، ثـم تحليـل التطـور فـي تنـاول قضيـة العنـف الجنسـي فـي المجـال العـام داخـل الحركـة النسـوية نفسـها، وأخيـرًا رصـد للإنجـازات الخاصـة بالتشـريعات والسياسـات علـى مسـتوى الدولـة، كنتـاج للحـراك النسـوي والسياسـي\الاجتماعي.

«التحرير» وما بعده: السياق التاريخي وتأثيره على تعميم قضية العنف الجنسي

2.1 التحرير كمكان رمزي

«لا أستطيع وصف بشاعة هذه التجربة، لقد تم الاعتداء عليَّ جنسيا تماما بواسطة مجموعات من الرجال، جذبوني وأمسكوا كل جزء من جسدي. لا أزال أتذكر أني نظرت لبعضهم وصرخت فيهم. كانت لديهم جميعا تلك الابتسامة الساخرة على وجوههم، لقد كانوا مستمتعين بالاعتداء عليَّ، كانوا جميعا مستمتعين. كم كانت وجوههم مريضة، كأنهم فقدوا أي منطق، لقد كانوا يتصرفون كالحيوانات بالضبط»[21].

بهذه الكلمات تروي إحدى الناجيات من اعتداءات نوفمبر 2012 شهادتها وتعطي نبذة عن بشاعة جرائم العنف الجنسي التي تعرضت لها النساء في محيط التحرير عموما. ويسعنا أن ننطلق من حدة وقائع العنف في حد ذاتها كأحد العوامل الفارقة في تناول القضية بعد الثورة. إذ كانت شهادات الناجيات التي وُثِّقت ونُشرت شديدة القسوة والفجاجة.

وتعزز الشهادة السابقة -التي لا تتميز فقط بالعنف وإنما أيضا بتشفي المعتدين وبعض المتفرجين والمارين- شهادةُ ناجية أخرى من الاغتصاب في نوفمبر 2012:

«في لحظات قليلة تمزقت ملابسي تماما في زحام المهاجمين الذين أمسكوا بكل جزء في جسمي بلا استثناء، وأدخل أحدهم إصبعه في مؤخرتي بمنتهى العنف، أخذت أصرخ وأحاول الوصول إلى الحائط، وكنت أرى على الناحية الثانية شبابا يقفون على شيء عال وينظرون ويضحكون، أخذت أبعد المهاجمين وجلست على الأرض التي كانت غارقة في المجاري على أمل أن أحمي أي جزء من جسمي»[22].

وتروي شهادة أخرى من يناير 2013 نفس تفاصيل الاعتداءات الجماعية التي كانت تحدث في محيط التظاهرات:

«اتلم عليا عدد كبير جدا مش عارفة كام.. يمكن عشرين.. تلاتين.. قطّعوا هدومي اللي فوق.. حتى حمالة الصدر اتخلعت.. وميت إيد بتنهش في جسمي»[23]. وتتوالى مئات الشهادات المشابهة التي وصلت إلى الاغتصاب بالآلات الحادة وتمزيق مهبل الناجيات وإصابتهن بجروح بالغة.

كانت هذه الأحداث صادمة، وعنف الجرائم المرتكبة يفوق الرغبة في استمرار التواطؤ معها: «يوم ما نشرنا الشهادة كان ويبسايت نظرة هيقع من كتر ما بتتقري وبتتشير»[24] (الإشارة هنا إلى

21 شهادة ناجية ر. عن يوم 2 من يونيو 2012 . توثيق نظرة للدراسات النسوية. http://nazra.org/node/228

22 شهادة ناجية ي. عن يوم 23 من نوفمبر مليونية «لا للإعلان الدستوري». http://nazra.org/node/228

23 شهادة ناجية عن يوم 25 من يناير 2013 . توثيق مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب. http://nazra.org/node/228

24 مقابلة شخصية مع مزن حسن، المؤسسة والمديرة التنفيذية لنظرة للدراسات النسوية.

شهادة إحدى الناجيات من اغتصابات نوفمبر).

فيما بين نوفمبر 2012 ويناير 2013، اللحظة التي أصبح فيها جليا أن الاعتداءات الجنسية والاغتصابات بمحيط التحرير ظاهرة، وبُذِل خلالها مجهود حقيقي من النسويات لمواجهتها، حاولت مجموعات كثيرة إنكار ما يحدث بدوافع مختلفة، سواء لعدم تصديق أن هذه الجرائم حدثت في ميدان التحرير، أو بدعوى عدم «تشويه» الثورة والمتظاهرين أو أن الوقت ليس مواتيا لدعم قضايا النساء، والبعض الآخر حصر هذه الأحداث في كونها عمدية ومنظمة من قبل طرف سياسي ما كالدولة أو الإخوان، واعتبر جميع الفاعلين مواطنين مأجورين، متجاهلًا تمامًا اشتراك فاعلين مجتمعيين ومواطنين عاديين (متظاهرين، مارة، إلخ) في هذه الوقائع، وكون العنف ضد النساء ظاهرة مجتمعية لم تبدأ في التحرير[25].

لكن وطأة الأحداث فرضت واقعا مختلفا، وكانت صدمة الحدث وحدّته لا تحتمل التعتيم أو الاستخفاف، وهي المهمة التي اتخذتها المجموعات النسوية على عاتقها. فمن ناحية استهدفت النسويات الضغط على الأحزاب والمجموعات السياسية لدفعهم للاعتراف بهذه الوقائع وتحمل مسؤوليتها، ومن ناحية أخرى أدركت المجموعات النسوية المشتبكة مع القضية أهمية تعميمها وطرحها بشكل أوسع على المجتمع وتخطي تواطؤ أو تجاهل الدولة وبعض المجموعات السياسية:

«أدركنا إن الموضوع عشان ما يتحولش لنمّاية بين النشطاء لازم نخليه مينستريم»[26]،

وكان هذا بشكل أساسي من خلال مسار الضغط والتغطية الإعلامية. فعلى سبيل المثال دُعي إلى اجتماع عام للإعلاميين في مقر إحدى المنظمات النسوية وحضر الاجتماع ممثلون من مجموعات نسوية ومجموعات التدخل[27].

بالإضافة إلى ذلك كان قرار بعض الناجيات كشف هوياتهن ونشر شهاداتهن والحديث عنها في وسائل الإعلام علانية في يناير 2013 أمرا فارقا، إذ طرح الموضوع على نطاق واسع في المجتمع «جانب آخر من جوانب الزخم بخصوص القضية وجود مجموعات من البنات يطرحن القضية بشكل علني، ليس كضحايا يطلبن الدعم من الدولة وإنما كمشتبكات مع القضية بشكل أوسع وفي إطارها المجتمعي» [28]

فكان ظهور بعض الناجيات عبر أحد البرامج التليفزيونية الأكثر مشاهدة على مستوى الجمهورية ومعهن ملابسهن الممزقة لحظة مهمة لأكثر من سبب، أولا أصبح صعبا إنكار ما يحدث سواء

25 تكرر ذلك في أكثر من مقابلة، منها مقابلة إلهام عيداروس، وكيلة مؤسسي حزب العيش والحرية وعضو سابق في حزب التحالف الشعبي الاشتراكي ومنى عزت مديرة برنامج العمل والمرأة بمؤسسة المرأة الجديدة.

26 مقابلة شخصية مع مزن حسن، المؤسسة والمديرة التنفيذية لنظرة للدراسات النسوية.

27 مقابلة شخصية مع سلمى الطرزي، إحدى المتطوعات في قوة ضد التحرش والعنف الجنسي (أوبانتش).

28 مصطفى محيي «حوار- مزن حسن: لا يجب أن نحاسب الحركة النسوية دون النظر للسياق المحيط بها». مدى مصر. 13 أكتوبر 2016. http://bit.ly/2xmPets

فعلا من منطلق عدم تصديقه أو العلم به أو بِنِية التعتيم والتجاهل مستحيل، وأصبحت القضية مطروحة على الرأي العام بشكل حقيقي.

ثانيا، كانت بشاعة الجرائم التي تعرضن لها وتحدثن عنها بالتفصيل صادمة، ومختلفة عن المفهوم السائد آنذاك للتحرش في الأماكن العامة. ورغم استمرار بعض الخطابات التي تلوم الناجيات وتكذبهن، فإن درجة العنف ووضوحه جعلت التبريرات المتعلقة بمظهر الناجية أو حتى توجهاتها السياسية ووجودها بأماكن التظاهر أصعب، ففي النهاية يصعب إيجاد مبررات لثقب رحم امرأة بماسورة أو اغتصابها بالآلات الحادة، حتى من منظور أبوي.

وتصف هند زكي، ما دلّت عليه أحداث العنف ضد النساء خلال أحداث الثورة وسيادة هذا العنف الفج:

«كشخصنة أو منزلة المجال العام، وهي ظاهرة تحدث في الدول التي تكون فيها بنية المجتمع وعلاقات القوى فيه أقوى من قدرة الدولة على اختراقها والتأثير فيها ونتيجة لذلك ينشأ مجال عام متأثر بعلاقات القوى الاجتماعية والطبقية والجنسية في المجال الخاص [...] كان ذلك جليا في اغتصابات التحرير»[29].

وتعني محمود بـ»شخصنة» المجال العالم أن أشكال العنف الأبوي التي تعاني منها النساء في المجال الخاص كالعنف الأسري البدني والجنسي، والسيطرة على حرية الحركة وما إلى ذلك، نُقلت بحذافيرها إلى المجال العام.

ورغم أن المجال العام تُمارَس فيه أيضا أشكال من التمييز والظلم الأبوي ضد النساء، فإنه من المفترض أن تكون ضوابطه وقواعده مختلفة عن المجال الخاص، إذ فرضت دول ما بعد الاستعمار نظاما أبويا من نوع خاص يعتبر المجال العام ممثل الحداثة ويسمح بمشاركة المرأة فيه للعمل والدراسة وما إلى ذلك، بينما ظل المجال الخاص معبّرا عن الأصالة ويحفظ تقسيم الأدوار الجندرية التقليدية.

وكما تجادل ميرفت حاتم: «كانت المفارقة في نسوية الدولة[30] إبرازها التناقضات ما بين الإطار التقدمي المتعلق بحقوق النساء في المجال العام والمنصوص عليه في الدستور وقوانين العمل، وقانون الأحوال الشخصية الأكثر محافظة الذي يحكم النساء في المجال الخاص»[31]. بالتالي، العنف

29 هند أحمد زكي «المسألة النسوية في مصر وتونس قبل وبعد الربيع العربي: إعادة إنتاج لأطر قديمة أم آفاق جديدة للمشاركة؟». مبادرة الإصلاح العربي. 8 أغسطس 2015. http://www.arab-reform.net/ar/node/864

30 تستخدم ميرفت حاتم مصطلح «نسوية الدولة» لوصف سياسات الدولة المصرية تجاه قضايا النساء، إلا أن المصطلح إشكالي ويوجد نقاش نسوي بخصوص معنى» نسوية الدولة» وما إذا كان هذا المعنى ينطبق على دولة عبد الناصر.

31 Hala Kamal , (2016), A Century of Egyptian Women's Demands: The Four Waves of the Egyptian Feminist Movement, in Shaminder Takhar (ed.) Gender and Race Matter: Global Perspectives on Being a Woman (Advances in Gender Research, Volume 21) Emerald Group Publishing Limited, pp.3 - 22.

في المجال الخاص والتحكم التام في حركة النساء وأجسادهن من قبل ذويهن من الرجال (الأخ، الأب، الزوج، إلخ) أكثر قبولا باعتبار أجساد النساء «ملكا» لرجال عائلاتهن، ومن حق رجال العائلة تهذيبهن، ولذلك لا يعتبر العنف ضد النساء في المجال الخاص عنفا في الكثير من الأحيان. إلا أن هذا النوع من العنف والتحكم في أجساد النساء وحركتهن أقل قبولا في المجال العام، فتلك «الامتيازات» من حق رجال العائلة حصرا.

وليس المقصود هنا أن هناك رفضا مجتمعيا لممارسة العنف ضد النساء في المجال العام، فأغلب وقائع التحرش والعنف تُبرر وتلام الناجية عليها، لكن هناك صعوبة في تقبل درجات معينة من العنف في المجال العام خاصة إذا فُضِحت ولم ينجح الفاعلون التقليديون في التعتيم أو التواطؤ بخصوصها.

إذا، فالمنطلق الأبوي حمائي، رغم وصمه الناجيات من العنف في المجال العام، فإنه لا يزال أقرب إلى عدم تقبله واعتباره جريمة (وإن كانت مرتبطة بمفهوم «الشرف») . وقد يكون ذلك أحد العوامل التي أسهمت في تفجير قضية العنف الجنسي بعد الثورة، فاستمرار الأبنية التمييزية المختلفة ومنها الأبوية مرهون بقدرتها على التفاوض مع الفئات التي تظلمها وخلق ميكانيزمات لتعويضها. كما أن الأبوية -كسائر الأبنية التمييزية- ليست ثابتة أو جامدة بل متغيّرة وتحاول تصحيح نفسها لتكون قابلة للاستمرار.

ويعتمد النظام الأبوي على بعض الميكانيزمات مثل الحمائية ومسؤولية الرجل في حماية المرأة وتوفير احتياجاتها، إلخ، ومع تزايد وتيرة العنف في المجال العام -خاصة في التحرير- بدا أن هناك خللا ما في النظام الأبوي وانهيارا للعقد الذي يفرضه؛ فتبقى الممارسات الأبوية رغم ظلمها قابلة للاستمرار كما هي عندما تكون مصحوبة بآلياتها التعويضية.

ومع تعرض النساء لهذه الأنواع الفجة من العنف في المجال العام التي لا تنحصر في المضايقات أو التحرش (وهي جرائم غير مقبولة)، ولكنها تصل فعليا لطرد النساء من المجال العام بعدائية شديدة، أصبح هناك شيء ما غير منطقي في استمرار البنية الأبوية بهذا الشكل، وأصبح من غير المنطقي أيضا تحمّل هذه الأنماط من العنف أو الاستحياء من الحديث عنها. بالتالي كان عنف جرائم التحرير عاملا مساعدا في تفجير غضب لم يعد محتملا، وربما أسهم ذلك في تشجيع الناجيات من الاغتصاب على الإفصاح عن هوياتهن والحديث عما تعرضن له بجرأة شديدة. فكان من الضروري الاستجابة لمواجهة هذه الجرائم حتى من غير النسويات لإعادة «عقلنة» المجال العام.

بالتأكيد لم يحدث هذا التغيير العنيف في علاقة المجال العام بالنساء في الدولة المصرية ما بعد الاستعمارية فجأة، بل كان ما حدث في التحرير تتويج هذا التحول التي بدأت إرهاصاته

وتكوّنت عبر فترة طويلة.

ومن المؤكد أن اغتصابات التحرير لم تكن المرة الأولى التي تغتصب فيها نساء بهذا الشكل في المجال العام. وتأتي هنا أهمية السياق التاريخي في طرح القضية وتعميمها بعد الثورة. فحدوث هذه الجرائم المفجعة في التحرير كان له دور في تطور تناول قضية العنف الجنسي بسبب رمزية هذا المكان: «شئنا أم أبينا كان هذا المكان رمزيا سواء للمؤيدين أو المعارضين [...][32]»، ذلك جعل القضية مركزية بالنسبة للجميع ومحل نقاش من الكل»، ففي الأيام وربما الشهور الأولى للثورة رُسِمَت صورة شديدة الرومانسية والمثالية للتحرير كمكان تسوده قيم الديمقراطية وعدم التمييز، وكان هذا المكان يرمز للتغيير الإيجابي أيضا.

تقول د.هدى الصدة:

«كانت التخوفات في بداية 2011 تخصّ المشاركة السياسية أكثر من العنف الجنسي[33]»، كعادة الأحداث السياسية الكبرى التي تشارك النساء بها ثم يتم إقصائهن من المشاركة في العمليات السياسية التي تعقبها، ولكن لم يكن متوقعا أن يصبح التحرير نفسه مساحة لتعنيف النساء وترهيبهن من المشاركة في المجال العام. بالتالي شكلت جرائم العنف في التحرير صدمة أكبر بسبب وقوعها في هذا المكان بالتحديد «كان فيه مناقشة قاسية جدا إن ساحة الفعل الأساسية بالنسبة لنا بقت موبوءة، وموضوع إنه بيمثل قيم نبيلة ده أي كلام[34]».

فقد بدا في مقتبل أحداث الثورة أن ما يقف في طريق المشروع الذي يمثله ميدان التحرير بطش الدولة وفاعليها فقط، لكن وقائع العنف الجنسي ربما تكون أكثر الأحداث التي أسهمت في إبراز أن آمال الديمقراطية والحرية والمساواة يعرقلها أيضا الكثير من القوى المجتمعية والديناميكيات التمييزية التي تحكم هذا المجتمع.

وكانت تبعات ذلك قاسية كإدراك أن الميدان أصبح مكانا غير آمن للنساء ومشاركتهن فيه أصعب من ذي قبل «مرة (أ) كانت معايا في مظاهرة وكلمتني قالت لي إنها ماشية عشان مش عايزة تغتصب وما حدش يحس بيها[35]».

وفتح ذلك نقاشا واسعا، فالتحرير لم تكن رمزيته فقط فيما كان يمثله من قيم رومانسية، إنما أيضا مساحة التعبير والنقاش التي يتيحها، وبالتالي كان كل ما يحدث فيه محل جدل سواء من مؤيديه أو معارضيه، وأسهم ذلك إلى حد كبير في فرض موضوع العنف الجنسي وطرحه للجدل.

32 مصطفى محيي «حوار- مزن حسن: لا يجب أن نحاسب الحركة النسوية دون النظر للسياق المحيط بها». مدى مصر. 13 أكتوبر 2016. http://bit.ly/2xmPets

33 مقابلة شخصية مع د.هدى الصدة عضو لجنة الخمسين لكتابة الدستور المصري (2014) وأستاذة بكلية آداب إنجليزي، جامعة القاهرة.

34 مقابلة شخصية مع إلهام عيداروس، وكيلة مؤسسي حزب العيش والحرية (تحت التأسيس)، وعضو سابق بحزب التحالف الشعبي الاشتراكي.

35 مقابلة شخصية مع أكرم إسماعيل، عضو اللجنة التحضيرية بحزب العيش والحرية، وعضو سابق في حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.

2.2 فتح المجال العام وتكوين المبادرات الشابة

كان السياق التاريخي فارقا أيضا بخصوص انفتاح المجال العام والطفرة التي حدثت في مشاركة آلاف المواطنين\ات به. فكان ما حدث في 2011 غير مسبوق بالنسبة لحجم الحراك الجماهيري وانخراط الشباب\ات في المجال العام، وزعزعة هيمنة الدولة بالشكل الذي أصبحت فيه بعض المساحات في فترات ما بين 2011-2013 شبه خالية من سلطة الدولة ومفتوحة لمشاركة المواطنين\ات (رغم ما يطرحه ذلك من إشكاليات).

وأسهمت هذه الانفراجة في طرح قضية العنف الجنسي بأكثر من شكل.

أولا، تفجرت قضية العنف الجنسي في وقت كان الحشد لأي قضية وتحفيز الحراك بخصوصها أمرا عاديا، وبالتالي مع طرح قضية العنف الجنسي على أجندة القوى السياسية في بداية عام 2013 كانت اللحظة مواتية أكثر من أي لحظة أخرى لخلق حراك يخص القضية. وكان ذلك بدءا من تنظيم التظاهرات والاحتجاجات ورفع الشعارات واللافتات المنددة بالعنف الجنسي ضد النساء ومنها مسيرة 6 من فبراير الشهيرة التي خرجت فيها النساء شاهرات السكاكين: «كنا في وقت مختلف، كنا بندعي لمسيرة على النت وممكن يجيها آلاف البني أدمين تاني يوم عادي[36]». ولم تكن اللحظة التاريخية مناسبة فقط لتنظيم التظاهرات أو المسيرات، بل أيضا لتكوين المبادرات والتنظيمات، وأسهم ذلك إلى حد كبير في خلق العديد من المبادرات المناهضة للعنف الجنسي.

بالفعل، شُكّلت عدة مبادرات من جميع الأطياف داخل القاهرة وخارجها بدءا من المبادرات المنطلقة من موقع أبي أو حمائي مثل «احميها بدل ما تتحرش بيها» مرورا بمجموعات التدخل في الميدان على اختلاف توجهاتها وخلفياتها السياسية مثل أوباتنش، تحرير بودي جارد، بصمة، وشفت تحرش.

وكانت هذه المجموعات تتكون من شباب وشابات متطوعين لمسئولية رصد وقائع العنف الجنسي في التظاهرات والتدخل لإنقاذ الناجيات قدر المستطاع. كما تكونت مبادرات نسوية شابة في المحافظات مثل جنوبية حرة في أسوان وعشتار بالمنيا ودورك بقنا ورادیو بنات أوف لاين في الإسماعيلية وهن في أسيوط وأنثى وبنت النيل في البحيرة وتاء مخنوقة في الغربية وغيرها، ورغم اتساع هذه المجموعات لمناقشة عدة قضايا واختلافهن عن مجموعات التدخل بالميدان والتي كانت منطلقة خصيصا من سؤال مناهضة العنف في محيط التحرير، فإن تركيز الكثير منها أو نقطة انطلاقها من موضوع العنف الجنسي والتحرش في الأماكن العامة[37].

36 مقابلة شخصية مع أكرم إسماعيل. عضو اللجنة التحضيرية بحزب العيش والحرية، وعضو سابق في حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.

37 سيتم تحليل طبيعة وعمل المبادرات النسوية بشكل مفصل في الجزء التالي من الورقة، سيسلط هذا الجزء الضوء فقط على نشاطها فيما يخص مناهضة العنف كمثال على تنوع العمل على العنف الجنسي بعد الثورة من فاعلين مختلفين، نتيجة فتح المجال العام.

ويجدر بنا عرض بعض تجارب هذه المبادرات خاصة مجموعات التدخل التي كانت تشكل نوعا من المبادرات هو الأول من نوعه وتركيزه الأساسي على قضية العنف، لفهم كيفية تكوينها في هذه اللحظة وأهمية عملها على قضية العنف الجنسي.

تروي سلمى الطرزي إحدى المتطوعات المؤسسات لقوة ضد التحرش (أوبانتش):

«أوبانتش طلعت جماعيا بعد حادثة 23 من نوفمبر 2012. كنا مجموعة من الأصحاب وكنا مع بعض في الأحداث وبنتشارك آراء معينة.. الموضوع قعد يزيد سوءا. يوم 23 من نوفمبر 2012 كانوا 3 حالات جامدين.. 25 من يناير كانوا حاجة وأربعين حالة بما فيهم الناس اللي بتنزل تنقذ ما أعرفش حاسبينها ولا لا، لإن البنات والولاد اتعرضوا لاعتداءات سواء ضرب أو اعتداءات جنسية، في 30 من يونيو اللي إحنا متدخلين فيهم فقط 189 حالة غير اللي ماوصلنلهمش واللي ماوصلوناش. الفكرة طلعت مش بس عشان كنا حاسين بالمسئولية. هو جزء من الموضوع حماية نفسنا. الفكرة في الأول كانت إننا نرصد إن الاعتداءات الجنسية والاغتصابات بتحصل في الميدان والآليات اتطورت وإحنا بنشتغل واتطورت بالتجربة والخطأ. آخر شكل داخلي وصلنا له كان فيه 3 مجموعات أساسية تحتيهم مجموعات فرعية: أولا الميدان، ثانيا التدخل، وثالثا الأمان. لو هنبدأ بترتيب منطقي مجموعة الميدان كانت شغلتها الترويج لإن فيه حاجة بتحصل في الميدان وتوزيع الخطوط الساخنة، وإيه طرق التواصل والإجراءات اللي بنطلب من الناس تعملها لما تتعرض لحاجة أو تشوف حاجة. وكانت المجموعات دي بتتعرض لمضايقات من الناس بيتعاملوا معاهم على أساس إنهم مدسوسين وبيروّجوا إشاعات. وكان فيه غرفة الكونترول اللي بتوصل كله ببعضه. فرق التدخل زي ما اسمها بيوحي لما بيعرفوا إن فيه حالة بيتدخلوا ويحاولوا ينقذوها واللي بيستلمها منهم فرق الأمان. فرق الأمان دي من أول عربيات لناس مجهزة بشنطة فيها الحاجات الأساسية زي المسكنات والمطهرات، وبناء على حالة البنت نقرر هل محتاجة تروح مستشفى أو تروح بيوت الأمان[38] أو لو حالتها تسمح المكان اللي هي تحب تروح فيه. بعد كده كان فيه متابعة بتحصل بالتنسيق مع نظرة والنديم بخصوص الدعم القانوني والنفسي، إحنا مابناخدش إجراءات لها علاقة بالمحاسبة، بنحيلها لمنظمات تانية [...] إحنا كنا أعداد كبيرة.. مئات بس مش كلهم في نفس الوقت».

وتبرز رواية الطرزي أكثر من نقطة مهمة بخصوص تناول قضية العنف الجنسي بعد الثورة، أولها السيولة في تكوين مبادرات وانضمام مئات الشباب\ات لها فقط عبر الإعلان عن الحاجة لمتطوعين\ات واهتمامهم\ن بقضية ما: «أوبانتيش كبرت كده بإننا قعدنا نعمل دعاوي ونطلب متطوعين ونعمل أيام للتطوع، وفيه أماكن استضافت ده زي المبادرة ونظرة[39]». وهو ما توضّحه شهادة متطوعين آخرين يروون عن انضمامهم لمجموعات التدخل عبر رؤيتهم لحوادث العنف

38 مقابلة شخصية مع سلمى الطرزي، إحدى المتطوعات في قوة ضد التحرش والعنف الجنسي (أوبانتش).

39 مقابلة شخصية مع سلمى الطرزي، إحدى المتطوعات في قوة ضد التحرش والعنف الجنسي (أوبانتش).

الجنسي في أماكن التظاهر، فيقول أ.ع، أحد المتطوعين في تحرير بودي جارد: «أول مرة أنزل كان 6-30 عشان كان أول مرة أشوف الموضوع بعيني بس كنت بسمع من زمان إن فيه تحرش في الميدان، سمعت لكن ماشفتش. فتطوعت في تحرير بودي جارد وبقيت من مجموعة التدخل».

أما الجانب الآخر المهم الذي توضحه الطرزي فغياب الدولة وفاعليها تماما عن الميدان مما أعطى المساحة لهذه المجموعات أن تتكون وتفرض سيطرة ما على الميادين وتكون هي الفاعل الأساسي في عملية حماية الناجيات ومحاولة إنقاذهن.

فكما تروي في شهادتها، كان تحرك وتكوين هذه المجموعات نابعا في أحيان كثيرة من إحساس النساء أن لا بديل عن المبادرة بحماية أنفسهن في ظل انسحاب الدولة التام من تأمين أماكن التظاهرات وكون هذه المساحات أصبحت خالية تماما من السلطة. ورغم ما يطرحه ذلك من إشكاليات عديدة، فإنه كان عنصرا مهما في خلق حراك من نوع مختلف بشأن قضية العنف الجنسي على أكثر من صعيد، إذ كانت هذه لحظة استثنائية بالنظر إلى المساحة الهائلة المتاحة لآلاف من الشباب للانخراط بأنفسهم في عملية تأمين الميدان وإنقاذ الناجيات ورؤية صعوبة الأمور وبشاعتها في الواقع. كانت تلك فرصة لحشد آلاف الشباب المشاركين في الفعاليات السياسية أو المشتبكين مع المجال العام بشكل أو بآخر بشأن قضية العنف الجنسي، وبطريقة شديدة الواقعية والتفصيل، كان من المستحيل أن تكون متاحة في أي ظرف آخر. وخلق اشتباك هؤلاء الشباب\ات حراكا ونقاشًا مجتمعيا حقيقيا بخصوص القضية وربما تعطي بعض التجارب الآتية صورة عن درجة انخراط الشباب\ات المتطوعين\ات في مجموعات التدخل في تفاصيل تأمين الميدان وإنقاذ الناجيات من العنف الجنسي بالشكل الذي أصبحوا فيه بالفعل بديلا عن الدولة حتى 2013:

«قبل أي حدث كبير كنا بنحدد ميعاد للمتطوعين وبنقسم مجموعات وبنشيّك على الأدوات اللي عندنا وبندرّب الناس ازّاي يتعاملوا مع ناجية وازاي يتعاملوا أمنيا وازاي الناس تحمي نفسها. كان فيه ترتيبات لوجيستية وازاي نتمم على الحاجات ونعمل جرد للقديم. ما كناش بنشتغل على تظاهرات متحركة عشان التمركز فيه اعتداءات أعلى بس مؤخرا بقى فيه مجموعة في المظاهرات المتحركة. فكنا بالأساس في الميدان عشان ما كانش فيه مكان تاني للتمركز لحد الاتحادية.»

ويعزز أ.ع هذه التفاصيل في مجموعة تحرير بودي جارد: «اللي أنا فاكره كان في زي غرفة عمليات وفيه خطوط ساخنة موجودة ومجموعات تدخل مختلفة موجودة، فيه حد معانا على طول معاه تليفون باصص فيه وفيه راصدين وبيبلغ غرفة العمليات وبنروح على الحالة وساعات كنا بنكلم ناس تانية تيجي. كنا في الأول بنتقابل وكان فيه زي orientation المفروض نعمل إيه ونشتغل ازاي عشان مايبقاش الموضوع فوضوي.. كان فيه بنات وكانوا بيشاركوا في التدخل لأن الحالة كانت بتبقى طالعة في حالة صدمة فلما بتشوف بنت بتطمن وبتغطيها، كان بيبقى معاها هدوم وكان

فيه عربيات متوزعة حوالين الميدان بتاخد الحالة»[40] وأصبحت هذه المجموعات المنخرطة في تأمين الميدان بالتنسيق مع منظمات مثل نظرة والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية وخريطة التحرش ترصد أماكن التظاهر جغرافيا وحصر الثغرات غير الآمنة من حيث الإنارة وما إلى ذلك: «نوّرنا الميدان بنفسنا وبقينا بنوصل كهربا، وهكذا»[41].

وتقول الطرزي: «فيه حاجات كتيرة ليها علاقة بتحسين ظروف الميدان كنا بنحاول نعملها وكمان عشان نسهل على فرق التدخل: الإنارة مثلا وحاولنا نوصل كاميرات وماكانش سهل». ومع مظاهرات 6\30 كانت هذه المجموعات التي بدأت عملها آخر 2012 قد راكمت خبرات بالفعل وأصبحت منظمة إلى حد كبير بالدرجة التي لم تعد فقط مجموعات ومبادرات منعزلة، بل شبكة من المجموعات والأفراد التي تعمل تحت مظلة مجموعات التدخل رغم الاختلافات في منظورهم للعنف أو الخلفيات السياسية والاجتماعية، «كنا عاملين تحالف مع المجموعات التانية اللي شغالين على الاعتداءات الجماعية زي تحرير بودي جارد وشفت تحرش وبصمة وكان فيه تعاون لطيف جدا ما بيننا. بعد الاتحادية كنا بقينا بنقسّم نفسنا، كنا موجودين مش كأوباتنش، بس كمجموعات تدخل بشكل أوسع»[42].

جانب آخر من الجوانب المهمة فيما يتعلق بمجموعات التدخل ومجموعات مناهضة العنف الجنسي عموما، كونها سمحت بخلق حراك يسوده خطاب وآليات عمل أكثر تحررا مما كان يمكن أن يحدث في سياق آخر. فمع «تفكّك سيطرة الدولة على المجال الاجتماعي والثقافي»[43] أصبح طرح القضايا الشائكة والحساسة أكثر قابلية، وإمكانية طرحها بشكل أكثر جرأة مقبولا أكثر (رغم كل ما حاصر طرح هذه القضية من غضب وتعتيم في البداية).

وقدّمت هذه المجموعات نموذجا من التنظيم غير المعتمد على هيكل تنظيمي ما داخليا وحاول بعضها تخطي علاقات الحماية الأبوية: «تسعى النماذج الراديكالية في الدفاع عن النفس إلى قلب النظام المُعطى عبر الإخلال بالمنطق الجندري للحماية الذكورية ولحماية الدولة، والترويج بدلا من ذلك للتضامن ولعلاقات الرعاية الأفقية». ويؤكد ذلك عدم وجود علاقات شديدة الهرمية داخل هذه المجموعات ومشاركة النساء في جميع الفرق الموجودة دون فرض وصاية من الذكور الموجودة داخلها: «مفيش هرم ومفيش رئيس تحته ناس في أوبانتيش، كنا بنتعامل بشكل أفقي تماما كمجموعة أساسية وفيه متطوعين وده ماكانش سهل. نظريا كنا بنحلم إن أوبانتش تبقى طريقة لها مبادئ وهيكل بحيث إن أي مجموعة تقدر تنفذها ما بين المجموعات، كنا بدأنا نقدر نكون مسؤولين عن بعض. مفيش تقسيم للأدوار على أساس نوعي أو جندري. كان فيه ستات في

40 مقابلة شخصية مع أ.ع، أحد المتطوعين في «تحرير بودي جارد».

41 مقابلة شخصية مع فادي مدحت، أحد المتطوعين في قوة ضد التحرش والعنف الجنسي (أوبانتش).

42 مقابلة شخصية مع سلمى الطرزي، إحدى المتطوعات في قوة ضد التحرش والعنف الجنسي (أوبانتش).

43 هند أحمد زكي «المسألة النسوية في مصر وتونس قبل وبعد الربيع العربي: إعادة إنتاج لأطر قديمة أم آفاق جديدة للمشاركة؟». مبادرة الإصلاح العربي. 8 أغسطس 2015. http://www.arab-reform.net/ar/node/864

كل الفرق (حتى مجموعات التدخل) لأن مفيش حاجة في الدنيا تمنع واحدة ست عايزة تدخل تتخانق إنها تعمل ده. دي خناقة ستات، وماحدش يقدر يقول الستات تقعد بالميكروكروم».

وليس المقصود هنا خلق صورة رومانسية بخصوص مجموعات التدخل والمبادرات الشابة التي نشأت لمناهضة العنف الجنسي، فبالتأكيد كانت لها إشكالياتها العديدة، وهي في النهاية فعل اضطراري لعدم وجود طرق أخرى للحماية في لحظة معينة وغير قابلة للاستمرار على المدى الطويل أو على استبدال الدولة لأنها لا تملك أدواتها ف»التعامل مع الأمن وأي جهة حكومية تحدٍ»، وفي النهاية حماية النساء من العنف هو مسؤولية الدولة لا المواطنين\ات. كما واجهت هذه المجموعات صعوبات مع القوى السياسية الأخرى في ميدان التحرير: «في طبعا ديناميكس كتير: بشكل عام كان بدأ يكون فيه احتفاء بالمجموعات في الميدان بس الميدان مش حاجة واحدة، اللي جنبك ده معاكي وضدك جوه الميدان نفسه كان بيبقى فيه تحالفات وفيه أمن الميدان وخناقات ذكورية»[44].

ولم يكن التطوع في مجموعات التدخل بلا ثمن، بل تعرض المتطوعون في هذه المجموعات لمستويات شديدة من العنف:

«اللي معانا بيبص على الموبايل قال لنا فيه حالة ورا المسرح ومحتاجة مساعدة رحنا لقينا ناس من أوبانتش ابتدينا نلزق في بعض ونعمل كردون مقفول حوالين الحالة واللي مش منا نطلّعه بره. كل ما نعمل كردون مش عارفين ومش بيقفل عشان ورانا ناس وقدامنا ناس ومش شايفين الحالة مش عارفين نوصل جوه. ابتدت الناس دي تتحرك من فوق وابتدينا ننزل على السلم وناس مننا وقعوا واتداس عليهم، حد مننا شغل شمروخ عشان نشوف والناس بدأت تتخنق والناحية التانية المتحرشين كان معاهم سبراي ونار وناس مننا اتحرقت شوية ومش عارفين نعمل إيه. بقى فيه ضرب جامد وإحنا بدأنا نتجنن الموضوع كان شكله فيه موت، والعنف زاد قوي. وبعدين بدأنا نعرف نسيطر ولقينا البنت وعرفنا نفض في المترو وجت شرطة المترو بيتخانقوا معانا واحتجزوا ناس في مكتب المأمور وقالوا لنا بتعملوا إيه وبتتخانقوا ليه؟»[45].

أما فادي مدحت فيروي واقعة إصابته في الميدان في أثناء تطوعه مع فريق التدخل بأوبانتش: «النور اللي عند الجامعة الأمريكية طفا. ابتديت أنتبه إني متعور ودماغي مفتوحة، بقيت مدرك إن فيه تمن لازم الناس تبقى مستعدة تدفعه عشان البنات دي من حقها تطلع عايشة»[46]. المقصود أن فتح هذه المساحة وتشكيل منظومات حماية وأمن بديلة أسهمت في طرح قضية العنف الجنسي بشكل أقل محافظة وأشرك قطاعات من المجتمع في التعامل المباشر مع القضية. ففتح المجال العام في حد ذاته سمح بوجود طيف واسع من التناقضات والمبادرات.

44 مقابلة شخصية مع سلمى الطرزي إحدى المتطوعات في قوة ضد التحرش والعنف الجنسي (أوبانتش).

45 مقابلة شخصية مع أ.ع. أحد المتطوعين في «تحرير بودي جارد».

46 مقابلة شخصية مع فادي مدحت أحد المتطوعين في قوة ضد التحرش والعنف الجنسي (أوبانتش).

ولـم تكـن مجموعـات التدخـل الشـكل الوحيـد مـن المبـادرات التـي تكونـت بعـد الثـورة، فـكان مـن اللافـت أيضـا تشـكّل العديـد مـن المبـادرات النسـوية فـي المحافظـات وارتباطهـا بقضيـة العنف الجنسـي.

ورغـم كـون هـذه المجموعـات تختلـف عـن مجموعـات التدخـل السـالف ذكرهـا وتتسـع لقضايـا النسـاء عمومـا، فـإن مناهضـة العنـف الجنسـي كانـت جـزءا أساسـيا مـن عمـل الكثيـر مـن هـذه المبـادرات.

فعلـى سـبيل المثـال، بعـد الواقعـة التـي عرفـت باسـم «شـهيدة التحـرش» فـي أسـيوط، فـي 2012 وهـي الواقعـة التـي تصـدّت خلالهـا فتـاة فـي أسـيوط لرجـل تحـرش بهـا فأطلـق عليهـا النـار وسـقطت قتيلـة، نظّمـت مجموعـة مـن الشـابات سلسـلة فـي عـرب الكلابـات للتنديـد بالحـادث والمطالبـة بمحاسـبة الجانـي، شـاركت فيهـا 60 شـابة، قـررت بعدهـا مجموعـة منهـن تأسـيس مبـادرة «هـن» بأسـيوط والتـي نشـطت بشـكل أساسـي داخـل الجامعـة[47].

ونشـطت مجموعـات مـن الشـابات فـي محافظـات أخـرى أيضـا للتصـدي لقضيـة العنـف الجنسـي بالطـرق المبتكـرة التـي ظهـرت خـلال الثـورة، فتـروي سـهام عثمـان، إحـدى مؤسسـات «جنوبيـة حـرة»:

«أول حاجـة اشـتغلناها كان وإحنـا مبـادرة وعملنـا جرافيتـي، كنـا عايزيـن النـاس تعتـرف إن فيـه تحرش في الصعيـد أساسـا»، واسـتمر عمـل جنوبيـة حـرة علـى قضيـة العنـف: «اشـتغلنا فـي التحـرش فـي المواصـلات والمظاهـرات وزمـلاء العمـل. كان فيـه حاجـات بتحصـل وماكنـاش عارفيـن إنهـا تحـرش واشـتغلنا فـي 2014 علـى التحـرش فـي المجـال العـام مـع الكبـار والأطفـال. ابتـدوا الأطفـال يكتبـوا أسـامي ويرسـموا أشـخاص قريبـة منهـم بتتحـرش بيهـم واتكلمنـا مـع الأهالـي»[48].

وتكـررت تجـارب مماثلـة فـي عـدة محافظـات مـن مبـادرات نسـوية، أو مبـادرات شـبابية عمومـا حتـى إن لـم تكـن تُعـرّف نفسـها كنسـوية، وبـدأت تنشـط فـي العمـل علـى مناهضـة العنـف الجنسـي مـن خـلال الجرافيتـي والسلاسـل البشـرية والنـدوات، إلـخ.

وكان ذلـك تحـولا أيضـا فـي التعاطـي مـع قضيـة العنـف الجنسـي إذ أصبـح الحـراك بشـأنها لا يقتصـر علـى المجموعـات النسـوية القاهريـة، بـل امتـد إلـى مجموعـات شـابة فـي محافظـات مصـر المختلفـة، رغـم المنـاخ المحافـظ للكثيـر منهـا، وسـاعد تلـك الشـابات الحـراك الدائـر علـى القضيـة، وسـياق فتـح المجـال العـام الـذي كان يسـمح برسـم الجرافيتـي وتنظيـم السلاسـل البشـرية.

ومـع ذلـك تعرضـت الفتيـات الناشـطات فـي مناهضـة العنـف الجنسـي للكثيـر مـن المضايقـات مـن مجتمعهـن المحيـط.

47 -مقابلة شخصية مع نورهان السيد، إحدى مؤسسات مبادرة «هن» بأسيوط.

48 مقابلة شخصية مع سهام عثمان، إحدى مؤسسات مؤسسة جنوبية حرة بأسوان.

2.3 العنف الجنسي كقضية سياسية

أما نقطة التحول الثالثة التي صاحبت قضية العنف الجنسي في المجال العام بعد الثورة فهي تحويلها إلى قضية سياسية تستدعي اهتمام جميع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين في المجال العام وليس فقط المجموعات والمبادرات النسوية، أو تلك التي تشكلت خصيصا لمناهضة العنف الجنسي.

والمقصود هنا السياسة بمعناها الشامل «والذي يتضمن، إلى جانب المؤسسات والفاعلين والأدوار السياسية المختلفة، الإطار العام الاجتماعي الشامل الذي يتحرك فيه الفاعلون السياسيون ويحدد إطار ردود فعلهم وتحركاتهم وحدوده»[49].

وكما لعبت المنظمات والمجموعات النسوية دورا مهما في طرح قضية العنف الجنسي داخل الأطر السياسية المختلفة، مثل الأحزاب والجبهات وحتى النقابات والجامعات، كان للنسويات المنخرطات في تنظيمات سياسية الدور الأساسي داخل تنظيماتهن. وبالتأكيد كانت الكثير من الأطر السياسية قبل الثورة بها لجان أو أمانات للمرأة، لكن قضية العنف الجنسي لم تكن مطروحة داخلها بهذا الشكل كقضية سياسية.

تجادل د.هالة كمال أن لجان المرأة في الأحزاب قبل الثورة كانت مهتمة بدور العائلة أكثر من قضايا النساء في حد ذاتها. بالإضافة إلى ذلك، كانت أجندة عملها مصممة لتلائم أهداف أحزابهم أكثر من تحقيق أهداف نسوية[50].

مع السياق المنفتح والقضايا التي طرحتها الثورة تطور عمل هذه اللجان في التنظيمات السياسية الجديدة التي ظهرت بعد 2011.

كانت بداية طرح موضوع العنف الجنسي بإلحاح داخل الأحزاب والمجموعات السياسية كسائر المجموعات الأخرى مع أحداث نوفمبر 2012. تقول إلهام عيداروس وكيلة مؤسسي حزب العيش والحرية (تحت التأسيس) وعضو سابق بحزب التحالف الشعبي الاشتراكي: «أول مرة بدأ يبقى فيه حوار في موضوع العنف بعد نوفمبر 2012 تقريبا. كان فيه تناول لقضايا العنف بشكل عام حوالين الحوادث اللي بتحصل لكن التركيز كان بعد نوفمبر 2012. أنا فاكرة إن أنا عرفت إن فيه أحداث اعتداء جنسي وصلت لحد الاغتصاب في محمد محمود فيه واحدة صاحبتي كتبت حاجة

49 نظرة للدراسات النسوية «ورقة موقف حول العنف الجنسي ضد النساء وارتفاع معدلات الاغتصاب الجماعي بميدان التحرير والمناطق المحيطة. 4 فبراير 2013. http://nazra.org/node/196

50 Hala Kamal , (2016), A Century of Egyptian Women's Demands: The Four Waves of the Egyptian Feminist Movement, in Shaminder Takhar (ed.) Gender and Race Matter: Global Perspectives on Being a Woman (Advances in Gender Research, Volume 21) Emerald Group Publishing Limited, pp.3 - 22.

مجهلة ونزلت قابلتها وبعدين لقيت شهادات بتتكتب»[51].

وبالنسبة لبعض الأحزاب الأخرى التي كانت داخلها لجان المرأة منذ نشأتها، مثل الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، طرح موضوع العنف الجنسي على أجندة لجنة المرأة والحزب نفسه بقوة بعد 2012. تقول د.نادية عبد الوهاب، أمينة لجنة المرأة بالحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي بين -2012 2013: «من أول ما الحزب بدأ كان فيه أمانة للمرأة متفق عليها. أول ما ابتديت ماكانش فيه فكرة واضحة حوالين أمانة المرأة، كان فيها أعداد كبيرة من الستات دورها تجنّد ستات عن طريق أعمال خيرية. وبعدين ده بدأ يتغير. ماكانش أنا بس اللي عندي وعي نسوي، كان فيه مجموعة نسوية، اتعمل ورشة عمل عن دور الأمانة وأوراق تحضيرية واتحط الmandate بتاعنا وكان دور الأمانة تطوير أحوال النساء في الوطن. موضوع العنف كان موجود بس مش زي بعد 2012، مش بنفس الشراسة»[52].

كان نوفمبر-2012 يناير 2013 نقطة تحول ليس فقط في حدّة أحداث العنف، بل أيضا في تسييس القضية. في بداية الأمر، عندما طرحت النسويات (سواء عضوات الأحزاب أو المنظمات النسوية) مشكلة العنف في التحرير وبالأخص الاغتصابات، قوبلوا بالمقاومة من قبل أغلب المجموعات داخل تنظيماتهم وكما تروي الطرزي: «بقينا نزق إننا نتكلم في اللي بيحصل لأن كان فيه تواطؤ المجموعات السياسية عشان ما نشوّهش سمعة الميدان».

وكان التحدي بخصوص قضية العنف الجنسي داخل الأحزاب متعدد الأوجه. المستوى الأول منه ارتبط بالاعتراف أصلا بوقوع تلك الجرائم ونفي كونها مقتصرة على أفعال «الأمن» أو «البلطجية» أو كونها شائعات مغرضة لتشويه صورة الميدان، والمستوى الثاني يخص ليس فقط الاعتراف بهذه الجرائم، بل إدراك هذه المجموعات السياسية أن هذه القضية «تخصها» كباقي الأسئلة والقضايا السياسية المطروحة عليهم وأن لهم دورا في مناهضتها، بدءا من تقديم خطاب يدينها حتى تحمل مسئولية مباشرة في تأمين التظاهرات وتحسين شروط الوجود فيها، في ظل غياب سلطة الدولة.

وبالفعل بُذلت العديد من الجهود داخل التنظيمات والتكتلات السياسية لتسييد القضية ضمن نقاشات هذه التنظيمات كالأحزاب وجبهة الإنقاذ، ومن نوفمبر 2012 حتى يونيو 2013، كان الفرق واضحا في تعامل التنظيمات السياسية مع قضية العنف الجنسي، وكان الوصول إلى تلك النقطة في هذه الفترة الناجزة نتاجا لمجهود مستمر من قبل النسويات داخل تنظيماتهن ومن قبل المنظمات النسوية المشتبكة مع هذه التنظيمات.

ويمكننا أخذ بعض الأحزاب السياسية كأمثلة لتجارب مختلفة للتحول الذي حدث داخل الأحزاب في التعامل مع العنف الجنسي وبالتحديد الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي وحزب التحالف

51 مقابلة شخصية مع إلهام عيداروس، وكيلة مؤسسي حزب العيش والحرية (تحت التأسيس)، وعضو سابق في حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.

52 مقابلة شخصية مع د.نادية عبد الوهاب، أمينة لجنة المرأة بالحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي سابقا.

الشعبي الاشتراكي وحزب مصر الحرية. تروي إلهام عيداروس تجربتها داخل حزب التحالف الشعبي الاشتراكي:

«بدأ النقاش في الحزب وفيه ناس قالت «ازاي يا جماعة مفيش حاجة زي كده بتحصل» وناس تانية قالت «آه بيحصل». كان فيه نقاشات صعبة جدا، مثلا الناس كانت بتتكلم في مفهوم الاغتصاب إنه مش لازم يبقى إيلاج، وناس في الحزب محافظة فمش عايزة كلام في الموضوع ده. هي قضية العنف في المجال العام قابلة للتسييد من منظور أبوي بس غصب عنك بتفتح مواضيع المحافظين مابتحبّهاش فكان فيه توتر متعلق بطريقة فتح الموضوع، هل تبقى طريقة أبوية ولا متحررة»[53].

ويضيف أكرم إسماعيل، عضو سابق في حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، وعضو حالي في حزب العيش والحرية (تحت التأسيس): «كان فيه خناقة كبيرة جوّه التحالف، وجزء من الناس شايفين ده تشويه.. ده كان صراع مش مجرد نقاش عن العنف الجنسي»[54].

واستمرت النقاشات داخل الأحزاب وكانت النسويات داخلها وخارجها يحاولن الدفع بكون قضية العنف الجنسي سياسية، وينبغي للتنظيم السياسي مناهضتها والاشتباك معها كأي قضية سياسية أخرى.

وكان أحد المداخل الذي تم على أساسه دمج بعض أعضاء هذه الأحزاب في مناهضة العنف الجنسي، مدخل المسؤولية السياسية وتحمل هذه المجموعات السياسية مسؤولية احتلالها الميدان، تستطرد عيداروس:

«كنا بنتناقش إن مكافحة التحرش ده فعل سياسي قوي. إحنا ساعدنا في قطع رجل الدولة عن المكان ده»[55]. ويُكمل أكرم إسماعيل، الذي يروي اشتباكه داخل حزب التحالف الشعبي الاشتراكي مع قضية العنف الجنسي من هذا المنظور بالتحديد: «الميدان ده بقى مكان بلا سلطة. إحنا فتحنا الميدان ده وحافظنا عليه مفتوح فهو أنتج سلطته، وعندنا مسئولية سياسية تجاه ده... ده حوار كان مركب جدا جوه الحزب».

ويشير إلى أهمية وجود نسويات داخل الأحزاب كعامل أساسي حفّز النقاش داخل الحزب والحساسية تجاه قضية العنف الجنسي: «فهمنا إن حضور الستات مش مجرد حضور، حضور الستات معناه حاجات ودي أفكار لو ماكانتش فيه واحدة ست قالتها جوّه الحزب ماكناش هنفهمها. ماكناش هنفهم إن العنف الجنسي مش آثار جانبية والستات مش هتدفع التمن ده في خضم

53 مقابلة شخصية مع إلهام عيداروس، وكيلة مؤسسي حزب العيش والحرية (تحت التأسيس) وعضو سابق في حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.

54 مقابلة شخصية مع أكرم إسماعيل عضو اللجنة التحضيرية لحزب العيش والحرية (تحت التأسيس) وعضو سابق في حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.

55 مقابلة شخصية مع إلهام عيداروس، وكيلة مؤسسي حزب العيش والحرية (تحت التأسيس) وعضو سابق في حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.

الثـورة العظيمـة»[56].

وتقـول إلهـام عيـداروس إن وجـود نسـويات أخريـات بجانبهـا مثـل منـى عـزت[57] ود.فاطمـة خفاجـي[58] علـى سـبيل المثـال وليـس الحصـر كان لـه دور مهـم فـي فـرض هـذه القضيـة داخـل نقاشـات المكتـب السياسـي والاجتماعـات ومـا إلـى ذلـك. وتؤكـد ذلـك نيفيـن عبيـد، أمينـة المـرأة السـابقة فـي الحـزب المصـري الديمقراطـي الاجتماعـي، وتشـير إلـى أهميـة وجـود النسـويات داخـل الأحـزاب فـي هـذه اللحظـة لطـرح قضيـة العنـف الجنسـي: «اللـي كان بيحمـي أجنـدة السـتات هـم السـتات وبعـض رمـوز الحـزب اللـي كانـت بتسـتجيب»[59].

بالتالـي بـدأ اهتمـام بعـض الأحـزاب والتنظيمـات السياسـية بقضيـة العنـف الجنسـي فـي التحريـر، ليـس مـن اهتمـام بالقضايـا النسـوية بالضـرورة، بـل مـن فكـرة مسـئولية المجموعـات السياسـية عـن الفعاليـات والتظاهـرات وعـن ميـدان التحريـر كمسـاحة سياسـية للتعبيـر والاحتجـاج.

وبالتالـي بـدأ الاشـتباك الجـاد مـن الأحـزاب بخصـوص قضيـة العنـف الجنسـي بـدءًا مـن ينايـر 2013 بمسـتويات مختلفـة. فتـم التنسـيق بيـن المنظمـات النسـوية والأحـزاب «تواصلنـا مـع الشـباب داخـل هـذه الأحـزاب وليـس فقـط القيـادات، سـواء بغـرض ضمهـم لجهـود تأميـن المجـال العـام فـي الميـدان لمشـاركة الجميـع بمـا فيهـم النسـاء، أو علـى الأقـل لممارسـة ضغـط داخـل أحزابهـم لاتخـاذ مواقـف تجـاه أحـداث العنـف السياسـية. كنـا نتلقـى دعـوات مـن مختلـف الأحـزاب مـن جبهـة الإنقـاذ للنقـاش بجانـب العنـف الجنسـي ضـد المـرأة ومـا يمكـن فعلـه علـى الأقـل فـي المسـيرات والمظاهـرات التـي كانـت تدعـو لهـا الأحـزاب المختلفـة»[60].

تقـول سـلمى ناجـي، عضـو سـابق فـي المكتـب السياسـي لحـزب مصـر الحريـة «ابتـدى يتطـرح موضـوع العنـف كجـزء مـن التنسـيق مـع مجموعـات أو حـركات فـي 2012 و2013 مـن حيـث ازاي نسـاعد المجموعـات فـي بـؤر معينـة. وإحنـا كحـزب كنـا مهتميـن نكـون مسـاندين لأي مبـادرات ليهـا علاقـة بالمـرأة. كنـا بنشـتغل علـى المـدى القصيـر جـدا، ازاي نقـدر نوفـر تدخـل مباشـر: مثـلا فـي جـزء معيـن فـي التحريـر بيحصـل فيـه الاعتـداءات فكنـا بنوفـر إضـاءة ومتطوعيـن بالتنسـيق مـع منظمـات ومبـادرات علـى الأرض»[61].

56 مقابلة شخصية مع أكرم إسماعيل عضو اللجنة التحضيرية لحزب العيش والحرية (تحت التأسيس) وعضو سابق في حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.

57 صحفية ونسوية ومديرة برنامج المرأة والعمل بمؤسسة المرأة الجديدة.

58 نسوية مصرية وعضوة مجلس إدارة رابطة المرأة العربية.

59 مقابلة شخصية مع نيفين عبيد، أمينة لجنة المرأة بالحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي سابقا.

60 مصطفى محيي. «حوار- مزن حسن: لا يجب أن نحاسب الحركة النسوية دون النظر للسياق المحيط بها». مدى مصر. 13 أكتوبر 2016.

61 مقابلة شخصية مع سلمى ناجي عضو سابق في المكتب السياسي لحزب مصر الحرية.

وتروي إلهام عيداروس عن بداية هذا الاهتمام بقضية العنف الجنسي داخل الحزب، ليس فقط من حيث الخطاب والإدانة بل الاشتباك العملي: «في 2013 نسقت مع أمين العمل الجماهيري واتعمل [orientation session 2] مع بتوع أوبانتيش وحضرها 40 ولد وبنت، وحضر عدد من النسويات. اتكلموا شوية عن إيه اللي بيحصل في الميدان واللي شافوه. كان اللي هاممنا ازاي نلعب دور في تأمين الميدان ودعم المجموعات اللي بتعمل ده، وبدأنا كمان ننتبه إن جبهة الإنقاذ لازم تعمل حاجة ويبطلوا خطاب دي عناصر دخيلة. وبدأ الحزب يشير لأوبانتش وينشر نمرهم ويعتبرهم مجموعة صديقة».

واتخذ هذا الانخراط أيضا شكل المشاركة في تظاهرات خاصة بمناهضة العنف وتبنيها، وهو ما اندمج فيه الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي أيضا. واهتمت بعض الأحزاب بالتواصل مع الداعيات للتظاهرات المنددة بالعنف: «فيه مظاهرتين اتعملوا في أول 2013، واحدة منهم اللي كانت من السيدة زينب للتحرير. كانوا بنتين عاملينها وإحنا شفنا الإيفنت وكلمنا البنتين دول وقلنا لهم لازم يبقى فيه هيئات ما، كيانات، أحزاب، مؤسسات وكبرنا الموضوع.. ودي المظاهرة اللي كان فيها السكاكين»[62].

وكانت هذه المظاهرة حاشدة ومؤثرة في مسار الحشد لقضية العنف الجنسي إذ سارت فيها ياسمين البرماوي الناجية من الاغتصاب الجماعي في نوفمبر 2013 لقيادة المسيرة مع آخرين ممن كانوا يُعتبرون رموزا للثورة.

ولكن التحول الأهم فيما ترويه النسويات وبعض الأعضاء المنخرطين داخل الأحزاب ليس فقط مرتبطا بالزخم والحشد أو حتى الاعتراف بجريمة العنف في المجال العام السياسي ومناهضتها. فالأهم تحوّل قضية العنف الجنسي إلى سؤال سياسي أصبح يحفز العديد من الشباب على الانخراط في مناهضته كممارسة لِفعل سياسي.

ورغم أن عدد الشباب\ات المتطوعين\ات في مجموعات التدخل قد يكون قليلا مقارنة بمن شاركوا في الفعاليات السياسية عموما خلال أحداث الثورة، ورغم أن الكثير منهم قد يكونوا قد اشتبكوا مع مجموعات التدخل مع منظور حمائي، فإن القدرة على تحويل مناهضة العنف الجنسي إلى فعالية سياسية ينخرط فيها مئات الشباب المنخرطين في أحزاب وحركات وتنظيمات أخرى في وقت كان به زخم سياسي وفعاليات سياسية مستمرة، كان أمرا غير مسبوق.

فكما تقول نيفين عبيد، المشكلة الرئيسية في الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي في التعامل مع قضية العنف الجنسي في البداية لم تكن إنكار أعضائه أو رموزه وجود هذه الوقائع، أو عرقلة أو مقاومة أي بيان إدانة لهذه الأحداث، بل كان التحدي الحقيقي رؤية هذه الوقائع كظاهرة

62 مقابلة شخصية مع إلهام عيداروس، وكيلة مؤسسي حزب العيش والحرية (تحت التأسيس) وعضو سابق في حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.

حقيقية، وتعامل الشباب الحزب معها باعتبارها قضية سياسية تستحق أن تدفع ثمنًا من أجلها[63].

ومع مظاهرات 6\30 كان هناك فرق حقيقي في الاهتمام بالموضوع داخل الأحزاب: «لحد ما وصلنا لمظاهرات 6\30 موضوع العنف ده بقى مينستريم، بقي زي التنسيق لأي حاجة تانية: هنعمل إيه في موضوع مكافحة التحرش؟ كان فيه لجنة في 6\30 اسمها لجنة إدارة 6\30: كنا بنتابع ونطلع بيانات سياسية بالأحداث ومتابعة التنسيق على الفعاليات الجماهيرية اللي بتطلع كان فيه 3 حاجات أساسية بنشتغل عليها، ومكافحة التحرش كانت واحدة منهم. بقت حاجة بديهية زي الإعاشة.»[64]

ولا يعني ذلك أن الموضوع كان طول الوقت سلسا، فكان لا يزال يثير الخلاف: «في الوقت ده أنا ماكنتش عضو في المكتب السياسي، بس حصل خلاف في المكتب على البيانات اللي إحنا بنطلعها: إنتو بتطلّعوا بيانات كتير عن موضوع التحرش في الميدان وبترسخوا للي بيقولوه الإخوان وبعدين ده مش شغلنا»[65].

ولكن في هذا الوقت كانت مقاومة هذا الخطاب قد أصبحت أسهل مع الحراك الدائر على القضية عموما خارج أطر الأحزاب، ومع اندماج شباب هذه الأحزاب لمناهضة العنف الجنسي عمليا. وساعد على ذلك «وجود تشكيلات جاهزة في الحركة، خلّى ده أسهل بكتير الحزب ماكانش بيحط التصور.. فيه ناس شغالة والحزب بيساعد»[66].

وبينما كان طرح قضية العنف الجنسي في البداية متعلقًا تحديدًا بالعنف الجنسي في التحرير ومنطلقا من مبدأ تأمين ودفاع هذه المجموعات السياسية عن التحرير بالتحديد لكونه مجال حركتهم، إلا أن ذلك استدعى النقاش والاهتمام بقضية العنف الجنسي عموما داخل هذه التنظيمات السياسية وغيرها من التنظيمات التي نشأت بعد الثورة، فأصبح جزءا مهما من أجندة هذه الأحزاب على الأقل تلك التي بها لجان للمرأة أو مجموعات نسوية نشطة.

فمثلا عندما اقترحت أمانة المرأة بالحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي أجندة تشريعية للنساء في 2015 كان جزءا أساسيا منها القوانين الخاصة بالعنف ضد النساء وتفعيل القوانين الخاصة بالتحرش هو جزء أساسي من عمل الحزب على حقوق المرأة كما ينص الموقع الرسمي للحزب.

واشتبك الحزب أيضا كما تروي د.نادية عبد الوهاب ونيفين عبيد عندما كانت الأخيرة أمينة للمرأة مع حملة الـ16 يوما لمناهضة العنف ضد النساء في 10 أمانات جغرافية للحزب، «حصل

63 مقابلة شخصية مع نيفين عبيد، أمينة لجنة المرأة بالحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي سابقا.

64 مقابلة شخصية مع إلهام عيداروس، وكيلة مؤسسي حزب العيش والحرية (تحت التأسيس) وعضو سابق في حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.

65 كما سبق.

66 مقابلة شخصية مع أكرم إسماعيل، عضو اللجنة التحضيرية بحزب العيش والحرية (تحت التأسيس) وعضو سابق في حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.

مجهود من الأمانات الجغرافية على موضوع العنف. اتعمل نشاط في جامعة بنها عن التحرش ووزعوا فلايرز ونزلت أمانة وسط توعية واتعمل كذا إيفنت في الصعيد»[67].

كما كان هناك اهتمام أيضا بمناهضة ممارسات العنف والتمييز ضد النساء داخل الحزب نفسه، رغم عدم وجود لائحة محددة أو آلية لشكاوى التحرش، لكن الشكاوى الخاصة بتعرض النساء لأي نوع من العنف أو التمييز تؤخذ بجدية ويتم التحقيق فيها واتخاذ عقوبات رادعة[68].

وفي بعض التجارب الحزبية والتنظيمية الجديدة التي ظهرت بعد 30 يونيو كان واضحا الاختلاف في النقاش بخصوص العنف الجنسي، فرغم كون القضية ما زالت تثير الجدل والاختلاف في وجهات النظر فإن النقاش حولها أصبح في مرحلة أكثر تقدما بوضوح. فمثلا تقول إلهام عيداروس عن تأسيس حزب العيش والحرية (وهو حزب لا يزال تحت التأسيس): «الجماعة نفسها مختلفة، السن أصغر والناس عندهم فكرة عن الموضوع. قضية العنف في المجال العام بقت مطروحة طول الوقت: في الأعياد، العنف في الجامعة بالذات جامعة القاهرة.»

بالتالي كان تسييس قضية العنف الجنسي غير مرتبط فقط بلحظة التحرير والتظاهرات، بل أصبح التعامل مع القضية نفسها حتى في غير الفعاليات السياسية باعتبارها قضية سياسية واجتماعية تخص الأحزاب والتنظيمات. فمثلا تم تنظيم ورشة لمجموعات التدخل والتوعية على اختلافها في حزب العيش والحرية قبل عيد الفطر في 2014 وأصدر بعده الحزب بيانا بعنوان «العيد قرب: فهل تشارك النساء فرحة العيد؟» بشأن التحرش في الأعياد.

وفي ديسمبر 2014، أصدرت خمسة أحزاب هي الدستور والتيار الشعبي (تحت التأسيس) والحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي والعيش والحرية ومصر الحرية بيانا لمطالبة الدولة بسياسات محددة للقضاء على العنف الجنسي ومن ضمنها مطالب تخص وزارة الداخلية والمستشفيات الحكومية وغيرها من هيئات ومؤسسات الدولة.

ولا يعني ذلك أن النقاش بخصوص القضية توقف داخل هذه التنظيمات السياسية، إذا كان هناك جدال داخل بعض الأحزاب مثل العيش والحرية بشأن هذا البيان بالتحديد فيما يخص مدى ضرورة مخاطبة الأحزاب للدولة مثلا، لكن ذلك مستوى أكثر تركيبا وتطورا من النقاش بخصوص القضية تعدّى نقطة الاعتراف بوجودها أو دور الفاعلين السياسيين في الاشتباك معها.

كما تطور اشتباك هذه الأحداث مع قضية العنف إذ أصبحت مطروحة داخليا، بمعنى تحديد لوائح وآليات داخلية في الأحزاب لمكافحة التحرش\العنف الجنسي. فكما كانت هناك إجراءات واضحة في الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي تتخذ ضد الأعضاء الذين يمارسون العنف والتمييز ضد

67 مقابلة شخصية مع نيفين عبيد أمينة لجنة المرأة سابقا بالحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي.

68 مقابلة شخصية مع د.نادية عبد الوهاب، أمينة لجنة المرأة سابقا بالحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي.

النساء[69]، تطورت هذه الآليات بأشكال مختلفة في تنظيمات أخرى، «موضوع مكافحة التحرش داخل الحزب مافكرتش فيه داخل التحالف واتطرح بشكل ممأسس في العيش والحرية[70]».

فأصبحت مثلا القواعد المكتوبة داخل معسكرات الحزب التثقيفية أو معسكرات الطلاب جزءًا منها مناهضة التحرش، وعدم التسامح معه، كما أصبح هناك نقاش تنظيمي داخل الحزب بخصوص إمكانية وجود لائحة داخلية لمناهضة التحرش وآلية مخصصة لشكاوى التحرش داخل الحزب تضمن الخصوصية والسرية.

وانتقل الاهتمام بقضية العنف الجنسي إلى أطر سياسية واجتماعية أخرى مثل النقابات العمالية والمهنية، تقول منى عزت: «فيه نقابات بدأت تهتم بموضوع التحرش والعنف، زي نقابة العاملين بالملاحة في إسكندرية عملوا استطلاع رأي عن التحرش وطلعوا به تقرير حوالين التحرش الجنسي جوّه أماكن العمل. مؤخرا مع مظاهرات 15 و25 أبريل وساعة الجمعية العمومية للصحفيين، فيه زميلات لينا تعرضوا للتحرش أو اعتداءات جنسية وبنحاول النقابة يبقى عندها سياسات واضحة لمواجهة ده.»[71]

69 كما سبق

70 مقابلة شخصية مع إلهام عيداروس، وكيلة مؤسسي حزب العيش والحرية (تحت التأسيس) وعضو سابق في حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.

71 مقابلة شخصية مع منى عزت، مديرة برنامج العمل والمرأة بمؤسسة المرأة الجديدة.

العنف الجنسي والحركة النسوية: التطورات والتغييرات في تناول قضية العنف داخل الحركة النسوية

كانت جرائم العنف في محيط التحرير فارقة، ليس فقط في وعي وعمل المجموعات السياسية والاجتماعية، ولكن أيضا في عمل المجموعات النسوية حتى التي كانت منخرطة في قضية العنف الجنسي قبل الثورة.

فكما كان سؤال التحرر الوطني في نهايات القرن العشرين مُحرّكًا لطرح الأسئلة بخصوص الهوية والمجتمع، ومنها بدأت الموجة الأولى من الحركة النسوية في التشكل، طرحت أيضا ثورة 25 يناير أسئلة معقدة متعلقة بالسلطة والمجتمع والتغيير وكانت الأسئلة المرتبطة بقضايا النساء وحقوقهن في قلبها، مما حفز موجة جديدة من الحركة النسوية على التشكل كما تجادل بعض النسويات.

كأي حقبة تاريخية تشهد تغييرا أو حراكا مجتمعيا ساعيا للتغيير، أثرت أحداث الثورة في الحركة النسوية والعكس صحيح. يجادل هذا الجزء من الورقة أن هناك تغييرا وتطورا طرأ على الحركة النسوية نفسها بعد الثورة أسهم في تعميم قضية العنف الجنسي. وهذا التغيير والتطور الذي شهدته الحركة النسوية كان من أسبابه الأساسية جرائم العنف الجنسي في التحرير. وبالتالي يسعى هذا الجزء إلى تحليل اختلاف الخطاب والحراك بخصوص العنف الجنسي داخل الحركة النسوية نفسها بعد الثورة، وتأثيره على الحركة النسوية.

3.1 المنظمات النسوية وسؤال العنف الجنسي

كانت وقائع العنف في التحرير منذ نوفمبر 2012 صادمة حتى للنسويات اللاتي لهن باع طويل في النضال والاشتباك مع قضايا النساء.

تقول مزن حسن، المؤسسة والمديرة التنفيذية لنظرة للدراسات النسوية: «نوفمبر 2012 ده التحول الحقيقي، أول مرة نروح نشوف بنات كده.. وأول مرة نعرف أما تجيلك بنت تعملي إيه ويعني إيه مستشفى.»[72].

وبينما كان العمل على قضية العنف الجنسي جديدا على «نظرة للدراسات النسوية» فإن ذلك كان حال النسويات والمنظمات التي كانت تعمل على العنف منذ عدة سنوات قبل الثورة مثل مؤسسة المرأة الجديدة وهي من المؤسسات الرائدة في الاشتباك مع قضية العنف ضد النساء. تقول منى عزت، مديرة برنامج العمل والمرأة بالمؤسسة: «من بدري والمرأة الجديدة بتشتغل على العنف، من التمانينيات [...] لكن بشاعة الجرائم دي بعد الثورة عملت نقلة»[73].

شكّلت وقائع العنف في التحرير نقطة تحول فيما يخص إدراك وفهم طبيعة العنف الجنسي في المجال العام، وبالتالي تبلور خطاب جديد عن هذا العنف داخل المجموعات النسوية. وكان من

72 مقابلة شخصية مع مزن حسن، المؤسسة والمديرة التنفيذية لنظرة للدراسات النسوية.

73 مقابلة شخصية مع منى عزت، مديرة برنامج العمل والمرأة بمؤسسة المرأة الجديدة

أبـرز وجوهـه إبـراز دور الفاعليـن المجتمعييـن فـي جرائـم العنـف الجنسـي فـي المجـال العـام. فـكان تركيـز الكثيـر مـن هـذه المجموعـات قبـل الثـورة علـى العنـف الجنسـي فـي المجـال العـام وخصوصـا فـي الفعاليـات السياسـية مُسَـلَط علـى الدولـة، وكـون الاعتـداء علـى المتظاهـرات والناشـطات السياسـيات منظمـا وممنهجـا مـن قبـل فاعلـي الدولـة أو مواطنيـن مدفوعيـن مـن قبلهـا.

بالتأكيـد كانـت المجموعـات النسـوية قبـل الثـورة واعيـة بممارسـة العنـف الجنسـي فـي المجـال العـام مـن قبـل فاعليـن مجتمعييـن وكـون العنـف أو التحـرش الجنسـي ظاهـرة مجتمعيـة، وكانـت بعـض المنظمـات تعمـل علـى هـذه القضايـا منـذ عـدة سـنوات قبـل الثـورة ومنهـا مؤسسـة المـرأة الجديـدة، تقـول منـى عـزت: «بعـد واقعـة نـوال علـي فـي نقابـة الصحفييـن فـي 2005 كان بيبقـى فيـه بعـض الحـالات اللـي زميـلات بيتكلمـوا فيهـا عـن مضايقـات بتحصـل داخـل أماكـن العمـل. وبعديـن اشـتغلنا فـي القضيـة الخاصـة بنهـى رشـدي، تواصلنـا مـع البنـت ورفعنـا قضيـة ليهـا. لمـا نهـى رشـدي كسـبت القضيـة ده حفـز سـتات وجالنـا تليفونـات مـن سـتات كتيـر وبعضهـا اتحـول لقضايـا. حصلـت أكتـر مـن واقعـة بعدهـا اشـتغلنا عليهـا، منهـا واحـدة فـي الغردقـة حرامـي اغتصـب سـت وبعديـن طفلـة معاقـة»[74].

بالتالـي كانـت الحركـة النسـوية مشـتبكة بالفعـل مـع الاعتـداءات المرتكبـة مـن فاعلـي المجتمـع، إلا أنـه غالبـا مـا كان يتـم ربـط الاعتـداءات الجنسـية علـى الناشـطات بالمجـال العـام بالتحديـد بفاعلـي بالدولـة، أسـوة بأحـداث الأربعـاء الأسـود فـي 2005. لذلـك، كانـت أحـداث العنـف ضـد النسـاء فـي محيـط التحريـر، والتـي كان منهـا بالفعـل انتهـاكات مـن قبـل الدولـة مثـل كشـوف العذريـة وغيرهـا، محللـة فـي البدايـة تلقائيـا كأحـداث مُدبّـرة مـن قبـل طـرف سياسـي مـا، ومـع تطـور الأحـداث وانسـحاب الدولـة تمامـا وسـيطرة بعـض المواطنيـن المجهوليـن علـى الميـدان ومـن كانـوا يسـمّون بـ»بلطجيـة تأميـن الميـدان»، بـدأ يتضـح أن ممارسـات العنـف أكثـر تعقيـدا مـن حصرهـا فـي فاعلـي الدولـة أو تحليـل ديناميكيـات القـوى والعنـف فـي التحريـر ومحيطـه، باعتبارهـا تقتصـر علـى طرفـي الدولـة والمجتمـع وكأن المجتمـع كتلـة واحـدة متجانسـة.

بـدأت أنمـاط العنـف فـي التحريـر ترسـخ لتـورط الفاعليـن المجتمعييـن علـى تنوعهـم فـي هـذه الجرائـم. ومـن هـذا المنطلـق بـدأت المنظمـات النسـوية تطويـر خطـاب مختلـف بشـأن قضيـة العنـف الجنسـي: «إحنـا كنـا بادئيـن الموضـوع مـن منظـور ثـوري جـدا، إن الدولـة هـي الأصـل وبعديـن اكتشـفنا إن الأهـل هـمَّ الأصـل. أغلـب البنـات اللـي اشـتغلنا معاهـم اتحبسـوا واتعذبـوا مـن أهلهـم أكتـر مـا اتحبسـوا مـن الدولـة. عشـان كـده الاعتـداءات الجنسـية كانـت نقطـة تحـول، لإن إحنـا بدأنـا مـن الدولـة وبعديـن اكتشـفنا موضـوع الأهالـي»[75].

74 كما سبق.

75 مقابلة شخصية مع مزن حسن، المؤسسة والمديرة التنفيذية لنظرة للدراسات النسوية.

بالتالي، اتسع التحليل النسوي لأحداث العنف في المجال العام لأبعاد أكثر تعقيدا وظهر ذلك في الجهد المبذول من بعض المجموعات النسوية لتحليل ظاهرة العنف في سياق أحداث التحرير عبر إصدار أوراق وبيانات وأبحاث طورت الخطاب المتعلق بفهم قضية العنف الجنسي في المجال العام.

كما بُذل مجهود توثيقي مهم بدأ من توثيق جرائم التحرير ومحيطه، إذ نُشر أكثر من تقرير يضم شهادات مجمعة لناجيات من العنف بين 2011-2013 من قبل العديد من المنظمات، منها مؤسسة المرأة الجديدة ومركز النديم لعلاج وتأهيل ضحايا العنف والتعذيب ونظرة للدراسات النسوية وانتفاضة المرأة في العالم العربي وغيرهم.

وامتد هذا المجهود التوثيقي إلى توثيق العنف في المجال العام عموما وأماكن العمل.

وتستكمل منى عزت: «اشتغلنا مع الممرضات وكان فيه جزء عن التحرش واشتغلنا مع عاملات المنازل والمعلمات، وعملنا تقرير رصد الثاني عن التحرش في أماكن العمل في 2015»[76].

كما عملت المنظمات النسوية على تطوير وتوضيح المفاهيم والتعريفات الخاصة بجرائم العنف الجنسي المختلفة، بدءا من التحرش مرورا بالاعتداء الجنسي ووصولا للاغتصاب. ورغم أن قوة عمل مناهضة العنف الجنسي كانت قد فرَّقت بين هذه المصطلحات في مشروع القانون التي صاغته في 2010، فإن توضيح هذه المصطلحات أصبح أكثر سهولة وضرورة مع طبيعة الجرائم الممارسة في التحرير والتي فرضت التفرقة بين التحرش والجرائم الأكثر عنفا التي تمارس ضد النساء، مثل الاعتداءات الجنسية الجماعية والاغتصاب الجماعي. كما أسهمت جرائم التحرير أيضا في إبراز اتساع مفهوم الاغتصاب ليشمل مثلا الاغتصاب بالآلات الحادة والذي لم يكن متعارفا عليه بشكل واسع قبل هذه الوقائع.

علاوة على ذلك، فرض السياق السياسي وقتذاك على بعض المجموعات النسوية التي قررت الاشتباك بشكل وثيق مع قضية العنف الجنسي أشكالا معينة من الحركة، لم تكن متاحة في سياقات أخرى.

فبسبب غياب الدولة عن مساحات التظاهر وانسحابها من حماية وتأمين المظاهرات عموما، وقع على عاتق المنظمات النسوية، بالاشتراك مع مجموعات التدخل في الميدان هذه العملية المعقدة، والتي تبدأ قبل الفعالية السياسية نفسها برصد أماكن التظاهر والاعتصام مرورا بمحاولة إنقاذ الناجية من الاعتداء وصولا لاصطحابها وإلى المستشفى والطب الشرعي ومتابعة حالتها قانونيا ونفسيا وطبيا إن أمكن.

76 مقابلة شخصية مع منى عزت، مديرة برنامج العمل والمرأة بمؤسسة المرأة الجديدة.

أثّر ذلك بشكل واضح على عمل بعض المنظمات النسوية وخبرتها في موضوع العنف الجنسي، مما أثر بدوره على الخطاب والحراك بخصوص القضية. تقول مزن حسن: «قبل 2011 نظرة ماكانتش شغالة على العنف وماكانش فيه فكرة الخدمات. مع تطور الثورة المكان اتطور معاها. الثورة غيّرت كل نظرة، كانت أول مرة نشوف إن الخدمات مش حاجة وحشة. اكتشفنا إننا ما نقدرش ندعم مشاركة البنات في المجال العام وهمَّ ماعندهمش الحماية الأساسية. فاتطوّر المكان بالهيكل اللي بقى موجود دلوقتي، بقينا بنقدم خدمات فبقى عندنا محامي للدعم القانوني وبعدين دخلنا في موضوع الدعم النفسي ووجود باحثة للتوثيق»[77].

لقد اشتبك عدد أكبر من المنظمات النسوية مع قضية العنف وتقديم الخدمات المباشرة الطبية والنفسية والقانونية. وسمح انسحاب الدولة الكامل في فترات محددة بتطوير خبرة بعض المنظمات في قضية العنف والخدمات المقدمة للناجيات من واقع تعاملهم المباشر مع هذه الخدمات. فأصبح الخطاب بشأن العنف الجنسي ومناهضته يشمل بشكل واضح أيضا تطوير الخدمات الحكومية المقدمة للناجيات من العنف.

من ناحية أخرى، أسهم سياق الثورة في جعل حلفاء الحركة النسوية أكبر، وتسهيل ربط المنظمات النسوية الموجودة بمجموعات قاعدية ومبادرات شابة مهتمة بقضايا النساء، وبدأ ذلك منذ الشهور الأولى بعد تنحي مبارك: «مسيرة 8 مارس 2011 ماكناش مشاركين في تنظيمها كمكان. موضوع الستات بقى برانا»[78].

وكان لانخراط عدد كبير من الشابات في المجال العام تأثير إيجابي واضح على عمل المنظمات النسوية وقضية العنف الجنسي، «السؤال قبل الثورة كان ازاي بنات من أجيال أصغر يقدروا يندمجوا في المجال العال بتعريفه أيامها وازاي يبقى عندهم منظور النوع. بعد الثورة بقى الموضوع مختلف لأن البنات بقت بالفعل في المجال العام، فالسؤال بقى مختلف. بقى السؤال الأساسي مرتبط بازاي نساعد البنات دي وطلعنا (نظرة للدراسات النسوية) بفكرة إننا نعمل برنامج للمدافعات عن حقوق الإنسان والانتهاكات المختلفة اللي بتتعرض لها البنات دي، وده اللي خلى سؤال المدافعات عن حقوق الإنسان حامي، لأن هم ظهيرنا حتى لو مش نسويات»[79].

وأسهم ذلك في دعم محاولات تعميم قضية العنف من ناحيتين، فأولا أصبح توثيق الانتهاكات والعنف على أساس النوع الذي تتعرض له المدافعات جزءا أساسيا من عمل الكثير من المنظمات مما جعل طرح قضية العنف ضد النساء في المجال العام والنساء الناشطات في المجال العام مستمرا.

وثانيا، أصبح هناك ظهير أكبر للحركة النسوية بانخراط آلاف الشابات في المجال العام كمدافعات

77 مقابلة شخصية مع مزن حسن، المؤسسة والمديرة التنفيذية لنظرة للدراسات النسوية

78 كما سبق

79 كما سبق.

عـن حقـوق الإنسـان، بالمعنـى الواسـع لهـذا المفهـوم، ممـا سـاعد علـى الحـراك بخصـوص قضيـة العنـف الجنسـي مـن قِبـل عـدد أكبـر مـن النسـاء، سـواء كانـوا نسـويات أم لا. وتؤكـد منـى عـزت أهميـة انخـراط المدافعـات والمجموعـات التـي اهتمـت بالعنـف: «بعـد الثـورة كان فـي مبـادرات ابتـدت تتشـكل علـى موضـوع العنـف وموضـوع الأعيـاد فآليـات العمـل اختلفـت واتطـورت»[80].

3.2 المبادرات النسوية والفنية الشابة: نحو حركة نسوية لا مركزية

وكان مـن ضمـن المجموعـات الشـابة التـي انخرطـت فـي المجـال العـام أجيـال جديـدة مـن النسـويات كان لهـا دور أساسـي فـي العمـل علـى قضيـة العنـف الجنسـي بأشـكال جديـدة ومبتكـرة. فـإذا اعتبرنـا المجـال العـام كمـا تجـادل العديـد مـن النظريـات: هـو «مجـال إنتـاج القواعـد المؤسسـة للاجتمـاع الإنسـاني وأدوار وحقـوق الأفـراد والجماعـات بمـا فيهـم النسـاء كمواطنـات»[81]، فسـياق التغييـر والاحتجـاج والتعبيـر عـن الـرأي هـو أيضـا فرصـة لتفجـر الأسـئلة بخصـوص القواعـد المؤسسـة لهـذا المجـال والأدوار والعلاقـات بداخلـه ومـن أهمهـا حـق النسـاء فـي سـلامتهن الجسـدية وكيفيـة جعـل هـذا المجـال آمنـا لهـن ومرحبـا بحريـة حركتهـن.

فـكان لانخـراط النسـاء والشـابات فـي المجـال العـام وتفاعلهـن مـع ديناميكيـات هـذا المجـال ومـا بـه مـن سـيطرة ذكوريـة دور أساسـي فـي تشـكيل وعـي هـؤلاء النسـاء والشـابات بأنـواع العنـف والتمييـز الـذي يتعرضـن لـه، والـذي تطـور فـي أحيـان كثيـرة إلـى وعـي نسـوي حقيقـي. فبالإضافـة إلـى مسـاهمة الثـورة فـي تشـكيل الوعـي النسـوي للكثيـر مـن الشـابات والـذي كان فـي أحيـان كثيـرة منطلقـا مـن العنـف الجنسـي سـواء الـذي تعرضـن لـه شـخصيا فـي المظاهـرات أو الـذي سـمعن عنـه، فكانـت هـذه اللحظـة أيضـا خاصـة مـن ناحيـة إدراك هـؤلاء الشـابات أن هنـاك شـيئا مـا يمكـن فعلـه حيـال هـذا العنـف وحيـال قهرهـن كنسـاء عمومـا.

ومـع تبلـور هـذا الوعـي، بالإضافـة إلـى اللحظـة الثوريـة التـي أصبـح خلالهـا مـن السـهل والطبيعـي تكويـن مبـادرات وحـركات والحشـد والتنظيـم بخصـوص قضيـة معينـة، تكونـت الكثيـر مـن المبـادرات النسـوية الشـابة خـارج القاهـرة فيمـا بـدا بدايـة للامركزيـة للحركـة النسـوية وكانت نقطـة البداية بالنسـبة للكثيـر مـن هـذه المبـادرات العمـل علـى العنـف الجنسـي وخاصـة التحـرش وفـي بعـض الأحيـان العنـف الجنسـي فـي المجـال الخـاص.

80 مقابلة شخصية مع منى عزت، مديرة برنامج العمل والمرأة بمؤسسة المرأة الجديدة.

81 هند أحمد زكي «المسألة النسوية في مصر وتونس قبل وبعد الربيع العربي: إعادة إنتاج لأطر قديمة أم آفاق جديدة للمشاركة؟». مبادرة الإصلاح العربي. 8 أغسطس 2015. http://www.arab-reform.net/ar/node/864

وهنا يجب توضيح نقطتين: أولا كون العنف نفسه بذرة تشكيل الوعي النسوي للكثير من الشابات المنخرطات في المجال العام، وكون اللحظة كانت مناسبة لتنظيم هذه الشابات مبادرات نسوية، وثانيا أن وجود هذه المبادرات أسهم في تعميم قضية العنف الجنسي بسبب وجود حراك نسوي مؤثر بخصوص القضية في الكثير من محافظات الجمهورية، وليس فقط من قبل منظمات أو مجموعات قاهرية (أي مركزية).

كانت رواية الكثير من الشابات اللاتي انخرطن في مبادرات نسوية شابة تدل بوضوح على تشكيل وعيهن النسوي انطلاقا من قضية العنف الجنسي. تقول نورهان السيد، إحدى مؤسسات مبادرة هن في أسيوط: «قبل حادثة شهيدة التحرش في 2012 ماكنتش نسوية. كنت مهتمة بقضايا المرأة بس كنت اليسار الراديكالي اللي شايف إن حقوق المرأة هتيجي بعد الثورة الاشتراكية. ماكانش عندي وعي نسوي. موضوع شهيدة التحرش هو اللي بدأ الموضوع وبدأ هن»[82].

وتقول سهام عثمان، إحدى مؤسسات جنوبية حرة بأسوان: «فكرة جنوبية جت بعد الثورة وهي وليدة الحدث ده.. لحظة إدراك على المستوى الشخصي وإدراك هويتك كفتاة وازاي بتشاركي وده مختلف عن السياق التنموي قبل الثورة، السياق اختلف وطريقة المشاركة بقت مختلفة»[83].

وتشرح سهام بالتفصيل تطور الوعي النسوي من خلال فعاليات الثورة والتفاعلات بداخلها والوعي بقضية العنف بشكل خاص: «في 2011-2012 قابلنا بعض «المقصود المجموعة المؤسسة لجنوبية حرة» يمكن كان فيه وعي فطري إن زيي زيَك بس ماكانش مفهوم النسوية واضح قوي.. كنا بنحس فيه حاجات معينة مش طبيعية: زي إن البنات مابتهتفش وده بيتقابل برفض، ولما كنا بنروح مديريات الأمن مين اللي كان بيقرر يقعد ومين بيمشي، والولاد كانوا بيبقوا عايزين يمشّونا، إحنا مش نازلين من بيوتنا بأمركم كزمايل في الميدان إحنا نازلين بقرار مننا.. بعد كده فهمنا إن ده اسمه أبوية»[84].

وكانت النقطة الفاصلة بالنسبة لسهام وزميلاتها عندما تعرضت إحدى الشابات لمضايقة خلال إحدى التظاهرات وتخلّى الشباب الموجودين عنها بل قرروا تأنيبها «حتى الصبغة الحمائية بقى اللي كان بيبرر بيها الحاجات شال إيده منها. لما بنت اتعرضت لمضايقة في الشارع واتشتمت سابوها.. عشان هي اللي مقررة إننا نروح للحاكم العسكري و(اتحولت) للجنة قيم عشان هي خدت قرار إننا نروح للمجلس العسكري. كان كل الحاجات السلطوية اللي بتعملها بتلاقي لها مبرر بس حتى ده شلت إيدك منه واللي واقف معاها البنات اللي زيها. الموقف ده اللي جاب آخرها زي ما بيقولوا .. ابتدينا نفكر في حاجات كتير. قبل الثورة ماكناش نعرف مسمى العنف الجنسي

82 مقابلة شخصية مع نورهان السيد، إحدى مؤسسات مبادرة «هن» بأسيوط.

83 مقابلة شخصية مع سهام عثمان، إحدى مؤسسات «مؤسسة جنوبية حرة للتنمية» بأسوان.

84 كما سبق.

حتى لو بنتعرض لتحرش في الميكروباصات.. إحنا فاهمين إنه أذى بس ماكناش عارفين نترجمه قبل الثورة».

وتُكمل: «فكرنا نعمل مجموعة تضامن ..عشان نتضامن مع بعض كبنات بس موضوع النسوية ماكانش متبلور وده كان في شهر ستة 2011. بعد الفكرة بكام شهر في أكتوبر 2011 اتعرفنا على نظرة وابتدينا نعمل تخطيط استراتيجي عشان نعمل هيكلة للمبادرة. ولما قعدنا القعدات الأولانية ظهر إن كلنا بنتعرض لعنف وحاجات ماكناش مسمّينها تحرش. ساعتها شوية ابتدى يتكون في وعينا إن إحنا مش لوحدنا، فيه ناس شغالة في الشغل ده. في المدرسة النسوية الأولى في 2013 ابتدينا نعرف يعني إيه نسوية وحسينا إن إحنا أقرب للشكل ده وعايزين نبقى ده. كنا فاكرين إن التحرش ده حاجات شخصية مش ظاهرة.»[85]

تُظهر رواية جنوبية حرة كما ترويها سهام عثمان أكثر من جانب مهم، أولا كون التعرض للعنف الجنسي أحد المكونات الرئيسية التي أسهمت في تحريض الكثير من الشابات على تبني النسوية، خاصة مع وجود خطاب نشط ومستمر بخصوص الموضوع من قبل المنظمات النسوية الموجودة.

كما تضيف سهام نقطة مهمة بخصوص تواصل الأجيال المختلفة داخل الحركة النسوية وتأثير ذلك على بناء الحركة النسوية بعد الثورة ومساندة المجموعات الجديدة في العمل على قضايا نسوية مختلفة وفي القلب منها قضية العنف الجنسي.

ساعدت محاولات لامركزية الحركة النسوية التي بدأت تظهر بعد الثورة على تعميم قضية العنف الجنسي إذ إن وجود فتيات يناهضن العنف الجنسي في مجتمعاتهن المحلية يجعل مصداقيتهن أعلى رغم التحديات التي تقابلهن وأشكال الوصم الأخرى التي يتعرضن لها: «لما اشتغلنا على موضوع العنف كان بيواجهنا حاجات زي «لا الصعيد رجالة» و«مابيحصلش».. إنكار غير طبيعي. إحنا بس عايزينهم يعترفوا بالموضوع وكان فيه ناس بتقول إنت هتسوّئي سمعة أسوان بس كان بيساعدنا ان إحنا من أسوان نفسها ومن قبائل معروفة. لو إحنا مغتربين ومش من أهل البلد كنا هنتقابل بشكل أعنف»[86].

وأصبحت بعض هذه المبادرات مُشهرة مثل جنوبية حرة التي قدّمت على الإشهار في 2013 وأُشهرت بالفعل في 2015. وأسهم هذا الحراك من قبل المبادرات والمجموعات النسوية في المحافظات في فرض قضية العنف الجنسي بقوة، إذ أصبحت أجيال أصغر من الشابات والطالبات واعيات بالفعل بوجود هذه القضية وعلى دراية بها، «ابتدى فيه بنات صغيرة في أولى جامعة وتانية جامعة يهتمّوا. هم تحسي إنهم نسويات أصلا وعارفين ده من سن صغيرة وبيتخانقوا على حاجات زي أخويا يضربني ليه. هم مش محتاجين السنين دي كلها اللي إحنا أخدناها عشان وعينا

85 كما سبق.

86 كما سبق.

يتشكّل، ده نتيجة الثورة والسوشيال ميديا والقوانين الخاصة بالعنف اللي طلعت وهم في ثانوي، واللي الحركة عملته»[87].

وتعزّز روايات العديد من الشابات اللاتي أسسن وانخرطن في مبادرات نسوية عدة نقاط، منها تحفيز سياق الثورة على اشتباكهن مع المجال العام وتكوين مبادرات، ودور وقائع العنف الجنسي في تشكيل وعيهن النسوي واهتمام مبادراتهن بهذه القضية، وكذلك دور الحوار مع الأجيال الأقدم من الحركة النسوية والمنظمات الموجودة في دعمهن، وأدوات العمل المبتكرة التي اعتمدن عليها. وفيما يلي بعض الشهادات المختلفة لمبادرات من محافظات متنوعة تُبرز ما سبق:

تروي هبة النمر إحدى عضوات مبادرة «أنثى» في البحيرة: «أنثى بدأت من 2013. فيه 3 بنات راحوا المدرسة النسوية الأولى وقررنا نعمل مبادرة نسوية في البحيرة. قدمت في المدرسة النسوية التانية وبقى أغلبنا فاهمين يعني إيه نسوية. الموضوع كان صعب ماديا ومعنويا بس بدأنا نعمل صدى وعملنا كذا فعالية، كنا مهتمين قوي بالعنف واشتغلنا على كذا حاجة متعلّقة بالتحرش. إحنا كمان معانا ناس واخدة تدريب دعم نفسي يقدروا يتعاملوا مع الحالات وبنحوّل ساعات على النديم أو نظرة. وكمان قانونا مشينا في كام محضر تحرش بس ماكملوش. ماكانش ممكن نعمل حاجة زي أنثى قبل 2011. بعد الثورة فيه أبواب اتفتحت جوانا»[88].

أما مارينا سمير، إحدى عضوات فريق بنت المصاروة، وهو فريق غنائي نسوي يحاول إبراز أشكال التمييز المختلقة التي تتعرض لها النساء عبر أغانيهم:

«قبل الثورة ماكنتش بعرّف نفسي كنسوية. ده وعي اتطور بعد الثورة، قبل الثورة ماكنتش مدركة إن واقع عليا تمييز بسبب كوني بنت، وأنا في الحقيقة مانزلتش الثورة نفسها وبدأت أنزل مظاهرات من أول 30 يونيو. أكتر الحاجات اللي فرقت معايا في وعيي هو الفيسبوك والحاجات اللي بقت بتتكتب عليه، وابتديت أدرك كم القهر اللي بتعرّض له بسبب نوعي وبدأت أكسر ثوابت معينة عندي وتدريجيا بقيت بعرّف نفسي كنسوية. وعيي ده اترجم أولا بالمشاركة في المظاهرات والانضمام لحزب. كنت في الحزب في وحدة الطلبة ومسكت وحدة الطلبة فترة وكنت مهتمة جدا إننا نكون في الوحدة مش بس نتكلم عن المصاريف وكده بس كمان عن العنف اللي بتتعرض له البنات في الجامعة وقضاياهم. كنت مهتمة جدا بالشغل على موضوع سياسة مناهضة التحرش جوّه الجامعة اللي بعدين اتطور لوحدة مكافحة العنف والتحرش. في النُص حضرت حاجات زي مدرسة الكادر السياسي في نظرة ومدرسة عن النوع (الاجتماعي) في اختيار، وبعدين كان فيه ورشة عروستي اللي كان المفروض إنها بتهدف لتأليف أغاني وماكنتش فاكرة إني بعرف أكتب أغاني ولا إني مغنية بس طلعت بعرف وحسيت إن الفن طريقة ممكن تغيّر الوعي

87 كما سبق.

88 مقابلة شخصية مع هبة النمر، إحدى عضوات مبادرة «أنثى» بالبحيرة.

أسـهل مـن المعـارك السياسـية، واتكـوّن فريـق بنـت المصـاروة فـي 2014.»[89]

وتضيـف مارينـا سـمير: «بالنسـبة لوعيـي، أول حاجـة خلتنـي أهتـم بموضـوع النسـوية تعرضـي للتحـرش فـي الشـارع لأن الممارسـات السـلطوية فـي البيـت تعتبـر «عـادي»، لكـن التجـارب القاسـية اللـي اتعرضت ليهـا فـي الشـارع خلتنـي أفهـم إنـي بتعـرض لتمييـز عشـان أنـا بنـت. مـا أعتقـدش إن حاجـة زي بنـت المصـاروة كان ممكـن تبقـى موجـودة قبـل الثـورة والفكـرة ماكانتـش هتيجـي لأن المواضيـع ماكانتـش بتتفتـح بنفـس الطريقـة»[90].

وتقـول رشـا عبـد الفتـاح، وهـى إحـدى مؤسسـات راديـو بنـات أوف لايـن بالإسـماعيلية، وهـي مبـادرة إذاعيـة تطـرح قضايـا النسـاء: «بعـد الثـورة علـى طـول واللـي شـفناه فـي التحريـر ولمـا لقينـا مبـادرات وحاجـات كتيـر بتتعمـل قررنـا نعمـل راديـو بنـات أوف لايـن مـن 2011 لحـد النهـارده وهـو برنامـج إذاعـي بيتبـث علـى الراديـو وبيتكلـم عـن قضايـا ليهـا علاقـة بالتمييـز علـى أسـاس النـوع»[91].

وتـروي أسـماء دعبيـس، وهـي مـن مؤسسـات «بنـت النيـل» بالبحيـرة: «بـدأت في العمـل العام فـي 2011 وبـدأت حركـة بنـت النيـل آخـر 2011 بدايـة 2012. اشـتغلت علـى موضـوع التحـرش الجنسـي وبـدأت فـي الجامعـة. الكليـة كلهـا بنـات والموظفيـن الإداريين رجالـة بيعاكسـوا والدكاتـرة كانـوا بيصنّفونـا علـى أسـاس اللبـس والشـكل. بدأنـا بشـغل علـى التحـرش وعملنـا صفحـة اتكلمنـا عـن التحـرش وبعديـن فكرنـا إن مايكونـش مجـرد نشـاط علـى فيسـبوك، ننـزل نشـوف النـاس عشـان نشـوف ازاي هندعـم بعـض .عملنـا ورشـة وعملنـا سلاسـل بعـد موضـوع البنـت اللـي حـد اتحـرش بيهـا فـي طنطـا»[92].

أمـا أسـماء باسـل، مؤسسـة مبـادرة دورك بقنـا فتقـول: «اتولـدت فـي قريـة فيهـا قيـود مـن عيلـة فيهـا مسـاحات محـدودة ومحافظـة قبليـة والموضـوع مـؤذي للبنـات بشـكل كبيـر. أخـدت مكتسـبات عشـان العـرف اللـي ماشـي فـي البلـد مايمشـيش عليـا. مابحبـش حـد يقيـد حريتـي. لمـا بـدأت أسـمع عـن النسـوية حسـيت إنهـا قريبـة منـي بـس ماكنتـش أعرفهـا نظريـا، بـس آه إنتـي عايـزة مسـاحة وعايـزة تسـافري. كنـا بـس 3 فـي المبـادرة لأننـا قعدنـا سـنتين فعـلا بنشـتغل أونلايـن بعـد كـده ابتدينـا نعمـل خطـط مرحليـة، عـروض حكـي، أفلام-توعيـة. عملنـا رصـد عـن العنـف فـي 2014 بـس إحنـا واقـع قنـا صعـب.. البنـات لمـا كانـوا بيرفعـوا شـعارات علمانيـة كانـوا بيتضربـوا مـن السـلفيين فأنـا أكبـر تحـدي عنـدي مـش الدولـة.. إنـت بتحاربـي ميـن ولا ميـن»[93].

ومـن خـلال رصـد عمـل المنظمـات النسـوية بعـد الثـورة والشـهادات السـابقة للشـابات المنخرطـات فـي

89 مقابلة شخصية مع مارينا سمير إحدى عضوات فريق «بنت المصاروة» الغنائي.

90 كما سبق.

91 مقابلة شخصية مع رشا عبد الفتاح، إحدى مؤسسات مبادرة «راديو بنات أوف لاين» بالإسماعيلية.

92 مقابلة شخصية مع أسماء دعبيس، إحدى مؤسسات مبادرة «بنت النيل» بالبحيرة.

93 مقابلة شخصية مع أسماء باسل، إحدى مؤسسات مبادرة «دورك» بقنا.

مجموعات نسوية، يتضح تشكيل موجة رابعة من الحركة النسوية بعد الثورة كما تجادل د.هالة كمال[94].

وتتميز هذه الموجة الرابعة أولا باختلاف شكل الحركة النسوية نفسها بدءًا من لا مركزيتها وانتشار الوعي النسوي وتطور أدوات العمل على قضايا النساء مع سياق الثورة، مرورا بتركيزها على قضية العنف الجنسي والحقوق الجسدية، فكما عرفت موجات سابقة من الحركة النسوية المصرية بنضالها بشأن قضايا محددة مثل حقوق النساء في التعليم أو الحقوق السياسية المدنية، فالموجة الرابعة موجة الحقوق الجسدية بامتياز.

بالتالي كان ذلك اختلافا رئيسيا في تناول قضية العنف الجنسي بعد الثورة لتركيز الحركة النسوية على هذه القضية بشكل كبير نتيجة للظرف الموضوعي، ولكون الحركة النسوية نفسها أصبحت أكثر تشعبا، فسمح ذلك بحراك واسع ومختلف بخصوص العنف الجنسي في المجتمع. ربما يظهر ذلك بوضوح في الحملة التي بدأتها مجموعة من المبادرات النسوية بعنوان «مشاركة مش وضع يد»[95] للمطالبة بقانون موحد للعنف ضد النساء، وهو ما يدل على نمو الحركة النسوية ولا مركزيتها بعد الثورة ومحورية قضية العنف ضد النساء بداخلها في آن واحد.

94 Hala Kamal, (2016), A Century of Egyptian Women's Demands: The Four Waves of the Egyptian Feminist Movement, in Shaminder Takhar (ed.) Gender and Race Matter: Global Perspectives on Being a Woman (Advances in Gender Research, Volume 21) Emerald Group Publishing Limited, pp.3 - 22.

95 «حملة لقانون موحد «النساء مش وضع يد». المصري اليوم. 30-05-2017. http://www.almasryalyoum.com/news/details/1141679

الدولة والعنف الجنسي: التغيير على مستوى السياسات والتشريعات

يتضح جليا فيما سبق كيف تم طرح قضية العنف الجنسي في المجال العام داخل المجتمع وخلق حراك واسع بخصوص هذه القضية سواء داخل الحركة النسوية نفسها أو الحركة السياسية والاجتماعية.

لكن الإنجازات المتعلقة بقضية العنف الجنسي بعد الثورة لم تقتصر على الحراك المجتمعي فقط، بل طالت الدولة أيضا، فأصبح موضوع العنف ضد النساء يتم التعاطي معه بجدية من قبل مؤسسات الدولة المختلفة، وتُرجِم ذلك عبر مكتسبات واضحة حققتها الحركة النسوية على مستوى السياسات والتشريعات الخاصة بالعنف ضد النساء.

لم تكن هذه المكتسبات هبة أو تطوعا من الدولة ومؤسساتها، بل كانت نتاجا واضحا للنضال النسوي والحراك الذي دار بخصوص هذه القضية بعد الثورة، كما هو الحال مع أغلب المكتسبات الخاصة بحقوق النساء عبر التاريخ.

وقد ضغطت المجموعات النسوية على الدولة عبر العديد من الأدوات ومنها المطالبة بالاعتراف بهذه الجرائم ومحاسبة الجناة، واقتراح السياسات والقوانين. فمثلا قدم عدد من المنظمات مشاريع قوانين واقتراحات لتعديلات تشريعية خاصة بمناهضة العنف ضد النساء على أصعدة مختلفة (العنف الجنسي، العنف الأسري، حماية الشهود والمبلغين..) ومنها النديم والمرأة الجديدة ومركز قضايا المرأة المصرية (سيولا) ونظرة.

وتطوّر خطاب الدولة وممثليها في قضية العنف الجنسي منذ 2011 حتى اليوم من تبرير كشوف العذرية ضد المتظاهرات وحتى اعتذار الرئيس السيسي إلى إحدى الناجيات من العنف يوم حلف يمينه: «أعتذر إليك وأعدك بأننا كدولة لن نرضى بأن تتكرر هذه الحوادث في المستقبل»[96]، ورغم اختلاف الواقعتين فإن الاعتذار الأخير يُعَد اعترافا بانتشار جرائم العنف الجنسي وضرورة مواجهتها من قبل الدولة. يمكن تحديد إنجازات واضحة فيما يتعلق بالدولة والعنف الجنسي على مستوى الخطاب والسياسات والتشريعات.

تقول مزن حسن: «كنا مهتمين بالضغط لكي تتحرك الدولة في هذه القضية، وتحققت بعض النجاحات في ذلك بالفعل»[97]. ويمكن الرجوع لأول إنجاز ملموس في السياسات الخاصة بمناهضة العنف الجنسي إلى 2013، عندما صدر قرار بإنشاء إدارة متابعة جرائم العنف ضد النساء بوزارة الداخلية. ولم يكن هذا القرار آتيا من فراغ، بل سبقته أحداث العنف في ميدان التحرير في يناير 2013 وما تلاها من حراك وضغط واسع سبق ذكره. وكانت إحدى نتائج هذا الحراك مناقشة موضوع الاعتداءات الجنسية في مجلس الشورى في فبراير2013 والتي أسفرت عنه إدانة النساء

96 مريم كيرلس. «بنات مصر خط أحمر: قراءة في أثر التحرش الجنسي على الثقافة القانونية في مصر» كحل: مجلة لأبحاث الجسد والجندر. العدد 2.1 صيف 2016. ص.72-101.

97 مقابلة شخصية مع مزن حسن، المؤسسة والمديرة التنفيذية لـ«نظرة للدراسات النسوية».

اللاتـي تـم الاعتـداء عليهـن لأنهـن شـاركن فـي المظاهـرات.

وربمـا فـي ظـرف آخـر كان مـن الممكـن أن يمـر حـدث مماثـل دون أن تضطـر الدولـة أو أي مـن ممثليهـا للـرد أو تحسـين واقـع مـا حـدث. لكـن مـع السـياق الخـاص بتلـك اللحظـة والنقـاش الدائـر بخصـوص موضـوع العنـف الجنسـي، اتخـذت الواقعـة أبعـادا مختلفـة وأدانـت العديـد مـن المنظمـات أداء مجلـس الشـورى بخصـوص الاعتـداءات الجنسـية.

ومـع اسـتمرار الضغـط علـى الدولـة، والـذي لـم يكـن محليـا فقـط، بـل دوليـا أيضـا «أصـدرت الممثلـة الخاصـة للأميـن العـام للأمـم المتحـدة، والمعنيـة بالعنـف الجنسـي فـي مناطـق الصـراع بيانـا عمـا كان يحـدث فـي مصـر حمَّلـت فيـه الدولـة مسـؤولية التصـدي لـه»[98]، واسـتجابت الحكومـة للضغـط الدولـي والمحلـي وعقـدت اجتماعـا موسـعا نوقـش خلالـه موضـوع العنـف ضـد النسـاء. كانـت حصيلـة هـذه الضغـوط مـن قبـل الحركـة النسـوية، إنشـاء الإدارة التابعـة لـوزارة الداخليـة الخاصـة بمتابعـة جرائـم العنـف ضـد النسـاء.

ورغـم عـدم تفعيـل القـرار بالكامـل حتـى الآن، إذ تـم تفعيلـه فـي سـبتمبر 2013 مـن قبـل المؤتمـر الـذي عقدتـه رئيسـة المجلـس القومـي للمـرأة آنـذاك، السـفيرة ميرفـت التـلاوي، بالشـراكة مـع عـدة وزارات، منهـا الإعـلان عـن توقيـع البروتوكـول مـع وزارة الداخليـة، فـإن بعـض مديريـات الأمـن لا تـزال وحـدات العنـف بهـا غيـر مفعلـة، إلا أنـه كان إنجـازا غيـر مسـبوق ليـس فقـط مـن حيـث اعتـراف الدولـة بوجـود هـذه الجرائـم، وإنمـا كذلـك اعترافهـا بمسـؤوليتها السياسـية فـي التصـدي لهـا.

واتخـذت حكومـة الرئيـس المؤقـت المستشـار عدلـي منصـور التـي تلـت حكومـة محمـد مرسـي بعـض الإجـراءات لمواجهـة العنـف الجنسـي ضـد النسـاء، وربمـا كان أبرزهـا التعديـل الـذي طـرأ علـى قانـون العقوبـات لتجريـم التحـرش.

ففـي يونيـو 2014، أصـدر الرئيـس عدلـي منصـور مرسـوما ليجـرم التحـرش عبـر تعديـل المـادة 306 مـن قانـون العقوبـات. وبـدا فـي تلـك اللحظـة أن حقـوق النسـاء وبالأخـص مناهضـة العنـف ضـد النسـاء كانـت قـد فرضـت علـى أي حكومـة أو نظـام جديـد ضمـن القضايـا التـي ينبغـي عليهـا مواجهتهـا والبرهنـة علـى الاهتمـام بهـا.

وتجـادل د.هـدى الصـدة أن هنـاك ثلاثـة أسـباب رئيسـية عـززت موقـف النسـويات وجعلـت النقـاش بخصـوص حقوقهـن (وبالأخـص سـلامتهن الجسـدية علـى خلفيـة اعتـداءات التحريـر) أمـرا ذا أولويـة، أول هـذه العوامـل الاسـتقطاب العلمانـي-الإسـلامي، بمعنـى أن أحـد الأشـياء الرئيسـية التـي كانـت تهـم النظـام الجديـد فـي أعقـاب 3 يوليـو 2013 أخـذ المسـافة مـن نظـام الإخـوان المسـلمين وإثبـات أن النظـام الجديـد نقيـض مـا سـبقه، وكانـت حقـوق النسـاء والأقليـات الدينيـة مـن أهـم القضايـا السياسـية

98 مصطفى محيي. «حوار- مزن حسن: لا يجب أن نحاسب الحركة النسوية دون النظر للسياق المحيط بها». مدى مصر. 13 أكتوبر 2016.

التي يمكن أن توضّح الفرق بين النظامين لما واجهته هذه الحقوق من خطاب معادٍ خلال حكم محمد مرسي[99].

أما العامل الثاني فهو تدويل الخطاب النسوي والحقوقي المصري، وما حظيت به قضية اعتداءات التحرير بالتحديد من اهتمام دولي وضغط من أجل تصدي الدولة لهذه الجرائم سواء في البيانات والتصريحات المنددة بوقائع العنف، أو حتى في التوصيات الخاصة بالاستعراض الدوري الشامل في 2014.

أخيرا، فالمساحات السياسية الجديدة التي نتجت عن سياق الثورة في 2011 كما تم التحليل مُسبقا، كانت أيضا من أهم العوامل التي أعطت أولوية واهتمام بشأن قضايا النساء والعنف الممارس ضدهن[100]. بالتالي، اهتم النظام الجديد بعد 2013 سواء خلال حكومة عدلي منصور الانتقالية أو حكومة الرئيس السيسي فيما بعد بقضية العنف الجنسي ومناهضته، سواء عن طريق مادة التحرش أو اعتذار السيسي لإحدى الناجيات من العنف وزيارتها، أو الآليات الوطنية مثل المجلس القومي للمرأة. فعلى سبيل المثال، أصدر المجلس القومي للمرأة في مايو 2015 استراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد النساء وهو أمر طالما طالبت به المنظمات والمجموعات النسوية.

وربما تكون معركة كتابة الدستور في 2014 من المحطات الكاشفة التي تحققت فيها مكتسبات خاصة بحقوق النساء ومناهضة العنف. ويظهر ذلك بالأخص في المادة 11 من الدستور التي تعتبر بالكثير من المقاييس إنجازا مهما لضمان حقوق النساء وسلامتهن. وتنص المادة على الآتي: «تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور. وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلا مناسبا في المجالس النيابية، على النحو الذى يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها في تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها. وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل. كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجًا»[101].

وتقول د.هدى الصدة، عضو لجنة الخمسين المنتهية ولايتها، إنه رغم الاختلافات والنقاشات الدائرة داخل لجنة الخمسين في أثناء عملية كتابة الدستور، لم يكن دمج مواد تخص حقوق النساء شديد الخلافية خاصة لرغبة أعضاء اللجنة في توضيح المسافة والاختلاف بين الدستور الجديد

99 مقابلة شخصية مع د.هدى الصدة، عضو لجنة الخمسين لكتابة الدستور المصري (2014) وأستاذة بكلية آداب إنجليزي، جامعة القاهرة.

100 كما سبق.

101 دستور جمهورية مصر العربية لعام 2014.

ودستور 2012 وأن يكون هذا الدستور تصحيحا لجميع أخطاء دستور 2012[102].

بالتالي، كان أحد أهداف أعضاء اللجنة «تطهير» الدستور من ملامح المشروع الإسلامي التي قد تكون طغت عليه في 2012. ورغم ذلك لم تكن صياغة ولغة المادة متفقا عليها من الجميع ولم تكن الصيغة النهائية للمادة لتخرج بهذا الشكل لولا الصراع الطويل الذي دار، ليس فقط داخل لجنة الخمسين، لكن في المجتمع المصري طوال الأربع السنوات التي سبقت كتابة الدستور، ف»جميع الدساتير تعكس موازين القوى في المجتمع خلال لحظة تاريخية معينة»[103].

فرغم إقصاء النساء وقضاياهن من العديد من العمليات السياسية التي تلت 2011، خرج دستور 2014 ليعكس العديد من مطالب النسويات، لجميع الأسباب الموضوعية السابقة التي أعطت النسويات الموجودات باللجنة مساحات وأدوات للتفاوض ولتحقيق المكاسب التي تمكن من تحقيقها.

وربما كانت هذه المرة الأولى التي يلزم فيها الدستور صراحة الدولة بحماية النساء من جميع أشكال العنف وكما تقول الصدة: «كان ذلك نتيجة مباشرة لحراك بعد 2011»[104]. وربما كان جزءا أساسيا من تبني الدولة لقضية مناهضة العنف ضد النساء بعد 3 يوليو هو الوعد بـ»انتهاء الفوضى» واستعادة الدولة، وكان العنف ضد النساء قد تم بالفعل فرضه ضمن مظاهر الفوضى التي ينبغي مواجهتها.

وربما كانت الفوضى من وجهة نظر الدولة لا تعني فقط تعرض النساء لهذه الأشكال من العنف، بل أيضا طرق الحماية البديلة التي ظهرت في شكل مجموعات التدخل في الميدان. فأصبح جزءا واضحا من إعادة إحكام سيطرة الدولة على ميدان التحرير والمساحات العامة هو أيضا تولي الدولة مهمة الدفاع عن أجساد النساء.

لم يكن التغيير على مستوى السياسات القومية يخص فقط الوزارات والآليات الوطنية، بل طال عددا آخر من الهيئات والمؤسسات ومنها الجامعات على سبيل المثال. وتُعتبر تجربة إنشاء وحدة مناهضة التحرش والعنف في جامعة القاهرة كمثال على تأثير الحراك بخصوص العنف الجنسي على تبني سياسات واضحة داخل المؤسسات المختلفة.

تروي د.مها السعيد: «بعد الثورة كان فيه أمل في حاجات كتيرة جدا وكان عندنا إحساس إن الدنيا

102 Hoda ElSadda. “Article 11:Feminists Negotiating Power in Egypt.” January 2015.https://www.opendemocracy.net/5050/hoda-elsadda/article-11-feminists-negotiating-power-in-egypt

103 كما سبق.

104 مقابلة شخصية مع د.هدى الصدة، عضو لجنة الخمسين لكتابة الدستور المصري (2014) وأستاذة بكلية آداب إنجليزي، جامعة القاهرة.

مفتحة وإن إحنا ممكن نغير الدنيا. الفكرة كانت مطروحة قبل واقعة حقوق[105]. بعد الثورة كنا عاملين حاجة اسمها «مساحة» بنقعد نتكلم مع الطلبة نشوف رأيهم إيه. قلت عايزة أتكلم في موضوع عمل سياسة لمناهضة العنف جوّه الجامعة وماحصلش. لكن قسم إنجليزي في الجامعة غني بالنسويات وفيه منهم اتحمّسوا للفكرة، فبدأنا نتصل بالمنظمات اللي بتشتغل على العنف زي نظرة وبصمة وخريطة التحرش. وبدأنا نعمل بحث عن السياسة وبنودها وازاي تكون مناسبة لجامعة القاهرة وتكون مستقلة لأني مؤمنة باستقلال الجامعة. بدأنا ندرس قانون تنظيم الجامعات ونشوف إيه اللي مناسب وكتبنا مسودة»[106].

«بعد كده حصلت واقعة البنت بتاعة كلية حقوق في 2014 فخلّصنا المسودة وخدناها وطلعنا لد.جابر نصار ووافق على الفكرة وبدأنا نشتغل. كنا عاملين سياسة عبارة عن إن فيه لجنة يجيلها شكاوى تحقق فيها وتاخد قرار. وبعد كده ده اتطور إننا نعمل وحدة فيها لجنة عليا ولجنة تنفيذية. اللجنة العليا بتعمل السياسات واللجنة التنفيذية بتنفذ على الأرض، بمعنى إنها بتعمل توعية. وبعد كده صدر قرار من رئيس جامعة بتشكيل لجنة عليا. الأول كان المفروض الطالبة تحصل لها مشكلة فتروح للمنسقة ولو شافت إنه جدّي بتصعدّ لنا ولو إحنا شايفينه جدي نطلعه لرئيس الجامعة ويحوّله للتحقيق. طبعا مع الوقت اكتشفنا إن دي عملية طويلة جدا ومش فعاّلة وبقى فيه آلية أسهل للشكاوى»[107]. وتم بالفعل تفعيل دور الوحدة واختيار منسقين في كل كلية وتدريبهم (يوجد حاليا منسقون فاعلون لـ17 كلية من 25)، وتطور عمل الوحدة ودورها وهيكلها الداخلي مع الوقت، وأصبح لديها لائحة داخلية، كما أصبح وجودها مصدقا عليه من مجلس الإدارة وليس فقط من رئيس الجامعة.

وتعطي وحدة مناهضة العنف والتحرش بجامعة القاهرة مثالا جيدا لكيفية تبني سياسات نتيجة لضغط الحركات الاجتماعية والسياسية والنسوية. فلم تكن نتيجة الحراك داخل الجامعة (والذي كان مدعوما أيضا من الحراك بخصوص قضية العنف ضد النساء خارج الجامعة) فقط إنشاء وحدة جامعة القاهرة، بل أصبح هناك اهتمام من الدولة والآليات الوطنية، بالأخص المجلس القومي للمرأة، بتكرار تجربة جامعة القاهرة وتبنّي سياسات لمناهضة التحرش وإنشاء وحدات لمناهضة العنف على مستوى جامعات أخرى منها مثلا جامعة أسيوط، وإن كان الهيكل وآليات عمل الوحدة تختلف عن نموذج وحدة جامعة القاهرة.

105 -مقابلة شخصية مع د.مها السعيد، أستاذة بكلية آداب إنجليزي جامعة القاهرة ورئيسة اللجنة التنفيذية لوحدة مناهضة التحرش والعنف ضد المرأة بجامعة القاهرة.

106 كما سبق.

107 كما سبق.

5 الخلاصة

لـم تكـن اعتـداءات واغتصابـات التحريـر الأولـى ولا الأخيـرة مـن نوعهـا، ولا تـزال الإنجـازات المتعلقـة بالعنـف الجنسـي فـي المجـال العـام قاصـرة، لكـن أحـداث الثـورة المصريـة خـلال السـنوات الماضيـة شـكّلت نقطـة تحـوّل واضحـة فـي الحـراك بشـأن هـذه القضيـة، بسـبب تاريخيـة اللحظـة، وذلـك علـى مسـتوى الحركـة النسـوية والحركـة السياسـية الديمقراطيـة وعلـى مسـتوى سياسـات الدولـة. فشـكلت هـذه الأحـداث تغييـرا فـي المنظـور نفسـه الـذي تـرى منـه العديـد مـن المجموعـات قضيـة العنـف الجنسـي، وأسـهم ذلـك فـي تطويـر خطـاب القضيـة وتعميمـه.

ويظهـر بوضـوح مـن خـلال توثيـق الشـهادات والتجـارب المختلفـة المتعلقـة بقضيـة العنـف الجنسـي ليـس فقـط التغييـرات التـي طـرأت علـى التعامـل مـع قضيـة العنـف ضـد النسـاء نفسـها، ولكـن كيـف أنهـا أسـهمت فـي تطـور الحـركات نفسـها بعـد الثـورة.

فعلـى مسـتوى الحركـة النسـوية، كان لجرائـم العنـف الجنسـي دور أساسـي فـي تشـكيل الوعـي النسـوي لـدى الكثيـر مـن الشـابات اللائـي بـدأ اهتمامهـن بالشـأن العـام بعـد 2011 ومـن خـلال الاحتـكاك المباشـر بالتظاهـرات والفعاليـات الجماهيريـة، واكتسـبت هـذه الموجـة الرابعـة مـن الحركـة النسـوية[108] ملامحهـا بشـكل كبيـر انطلاقـا مـن قضيـة العنـف الجنسـي سـواء كقضيـة محوريـة تناضـل مـن أجـل مناهضتهـا، أو كمحفّـز للوعـي النسـوي مـن الأسـاس. ومـن هنـا يمكننـا أن نجـادل أن طـرح قضيـة العنـف الجنسـي وضـع النقـاش بخصـوص أجسـاد النسـاء وخاصـة فـي المجـال العـام فـي قلـب الحركـة النسـوية.

كمـا أثّـرت حـوادث العنـف الجنسـي بعـد الثـورة فـي التنظيمـات والمجموعـات السياسـية والاجتماعيـة الموجـودة وفرضـت عليهـم سـؤال «قضايـا النسـاء» وكانـت محـركا لتبنـي بعضهـم خطابـات وآليـات خاصـة بالعنـف ضـد النسـاء وحقـوق النسـاء عمومـا. وربمـا يمكننـا الزعـم أن جرائـم العنـف الجنسـي فـي التحريـر كانـت مـن العوامـل الفارقـة فـي فهـم جانـب مـن ديناميكيـات الثـورة، وعلاقـات القـوى بداخلهـا. فكمـا تقـول كارول كوهـن «إقنـاع الآخريـن بأهميـة التحليـل مـن منظـور النـوع يتطلـب مجهـودا كبيـرا، إلا أنـه فـي الواقـع هنـاك جوانـب مـن الأشـياء لا يمكـن فهمهـا إلا عبـر منظـور النـوع».

اليـوم، وبعـد كل مـا أنجـز علـى مسـتوى الخطـاب والفعـل فـي موضـوع العنـف الجنسـي نجـد أنفسـنا أمـام جرائـم مشـابهة لمـا حـدث فـي التحريـر رغـم كل الآليـات التـي ظننـا أننـا أصبحنـا نملكهـا فـي السـنوات الأخيـرة. فيدفعنـا حـادث الاعتـداء الجنسـي الجماعـي علـى فتـاة بالزقازيـق يـوم 31 مـن مـارس 2017 إلـى التسـاؤل بشـأن مـدى نجـاح الآليـات التـي اتخـذت فعـلا، ومـن أيـن يأتـي الفشـل فـي مواجهـة جرائـم العنـف ضـد النسـاء؟

وفـي الوضـع الحالـي، الـذي تسـتهدف فيـه الدولـة العديـد مـن منظمـات المجتمـع المدنـي والمنظمـات

108 Hala Kamal , (2016), A Century of Egyptian Women's Demands: The Four Waves of the Egyptian Feminist Movement, in Shaminder Takhar (ed.) Gender and Race Matter: Global Perspectives on Being a Woman (Advances in Gender Research, Volume 21) Emerald Group Publishing Limited, pp.3 - 22.

النسوية جميع أطر العمل الأهلي المستقل، هل ستتمكن الأجيال الأصغر من النسويات من استكمال نضالهن وانتزاع مكاسب جديدة فيما يخص قضية العنف الجنسي وغيرها؟

المرفقات

المصطلحات والاختصارات والجهات المذكورة في البحث

جبهة الإنقاذ الوطني:

جبهة سياسية تشكلت في نوفمبر 2012، بعد الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس المصري محمد مرسي، من أكثر من 30 حزبا وحركة سياسية منها أحزاب الدستور والمصري الديمقراطي الاجتماعي ومصر الحرية والمؤتمر والتحالف الشعبي الاشتراكي والوفد الجديد والجبهة الديمقراطية وغيرها. وكان هدفها الأساسي في بدايتها تجميع القوى الرافضة للإعلان الدستوري لإسقاطه.

الإعلان الدستوري 2012:

إعلان دستوري أصدره الرئيس محمد مرسي يوم 22 من نوفمبر 2012 تلته مظاهرات معارضة (مثل مسيرة لا للإعلان الدستوري) وصفت الإعلان بالسلطوية. وتضمن الإعلان الدستوري بعض القرارات منها: إعادة المحاكمات للمتهمين في قضايا قتل المتظاهرين، وإقالة النائب العام وتعيين نائب عام بقرار من رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات، وتحصين القرارات الرئاسية من الطعن من أي جهة حتى إقرار الدستور وانتخاب مجلس الشعب، وتمديد فترة اللجنة التأسيسية، وتحصين مجلس الشورى واللجنة التأسيسية من الحل.

المجلس الأعلى للقوات المسلحة:

هو الذي تولى إدارة شؤون البلاد بعد تنحي الرئيس محمد حسني مبارك في فبراير 2011 حتى 30 يونيو 2012 عندما انتخب محمد مرسي رئيسا للجمهورية.

قوة ضد التحرش (أوبانتشد):

مبادرة تكونت في ديسمبر 2012 وتصف الصفحة الرسمية لقوة ضد التحرش دورها كالآتي: «تهدف قوة العمل بالأساس إلى مواجهة حوادث التحرش/ الانتهاك الجنسي الجماعي الذي تتعرض له النساء في الميادين في أثناء الاعتصامات والمظاهرات والمواجهات التي تقع في محيط ميدان التحرير، وتقوم المجموعة بمحاولة إنقاذ الفتاة التي تتعرض لمثل هذه الحوادث وجعل التجربة أقل إيلاما من خلال المراقبة اليقظة للميدان والتدخل السريع في حال تكوين مثل هذه العصابات المتحرشة، والتي ينضم لها بالتأكيد بعض المتظاهرين والمارة. كما تقوم المجوعة بتوفير الدعم والمتابعة للفتيات أو للسيدات في حالة تعرضهن لمثل هذه الاعتداءات».

شفت تحرش:

هي مجموعة تكونت في سبتمبر 2012 وتصف نفسها بأنها «مجموعة ضغط تعمل على رصد وتوثيق ومكافحة جرائم التحرش الجنسي ضد النساء والفتيات، وتوفير الدعم القانوني والنفسي لكل من تتعرض للاعتداء أو العنف البدني في الأماكن العامة» .

تحرير بودي جارد:

مجموعة من المتطوعين\ات تكونت في نوفمبر 2012 تهدف إلى محاربة التحرش بكل أشكاله، «بدأت المجموعة عملها في التحرير لمحاربة الاعتداءات الجنسية الجماعية في الميدان ومحيطه وتوسعت للعمل على القضاء على التحرش بشكل عام في مصر».

مؤسسة المرأة الجديدة:

منظمة نسوية غير حكومية بدأت نشاطها عام 1984، وتعمل على عدة قضايا منها الحقوق الاقتصادية والسياسية للنساء والعنف ضد النساء. ومن ضمن أهدافها: «الإسهام في تغيير السياسات التي تؤثر سلبيا على وضع النساء في المجتمع سواء كان ذلك في المجال العام أو الخاص، والإسهام في تغيير هيمنة الثقافة الأبوية السائدة اجتماعيا تعزيز ودعم النساء المهمشات اللواتي يعانين أشد المعاناة من أثر السياسات المختلفة، من أجل دعم قدراتهن على التعبير عن النفس والمطالبة بحقوقهن، والمساهمة في تطوير حركة نسائية منظمة وضاغطة في مصر، قادرة على إنجاز تطور في حقوق النساء الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

نظرة للدراسات النسوية:

مجموعة تأسست عام 2007 و»تهدف للعمل على استمرارية وتطور الحركة النسوية المصرية والإقليمية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتؤمن بأن القضايا النسوية والنوع قضايا مجتمعية وسياسية تؤثر في تطور المجتمعات وتحررها، وتهدف المجموعة إلى إدماج هذه القضايا في المجالين الخاص والعام في المجتمعات المعنية. يؤمن فريق نظرة للدراسات النسوية أن إدماج القضايا النسوية والنوع الاجتماعي يأتي عن طريق الإيمان بها والنضال من أجلها في المجالين»

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية:

تأسست عام 2002 وتعمل على «تعزيز وحماية الحقوق والحريات الأساسية في مصر، من خلال أنشطة البحث والدعوة ودعم التقاضي في مجالات الحريات المدنية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والعدالة الجنائية».

مركز النديم لعلاج وتأهيل ضحايا العنف والتعذيب:

تأسس عام 1993 و»يقدم مركز النديم خدمات تأهيل نفسي ودعم قانوني لضحايا التعذيب دون مقابل، وذلك بالتعاون مع جمعيات أخرى وأفراد ناشطين، كما يقدم المركز نوعا من الدعم الاجتماعي والتوعية». كما يتضمن المركز برنامجا خاصا بالعنف ضد المرأة يختص بتأهيل وتقديم المشورة للناجيات من العنف.

مؤسسة قضايا المرأة المصرية:

«مؤسسة أهلية أنشأت عام 1995 بهدف تقديم الدعم والمساندة القانونية للمرأة المصرية، مرجعيتها في ذلك الدستور والقوانين المصرية والاتفاقيات الدولية. وتسعى أيضا إلى تزويد المرأة بالمهارات والقدرات التي تمكنها من ممارسة حياتها والتغلب على مشكلاتها».

مؤسسة بصمة الجديدة للتنمية:

تعرّف المؤسسة نفسها كالآتي «كيان اجتماعي، ليس له أي توجهات سياسية أو دينية، تأسست كحركة تطوعية في يوليو 2012 بجهود شبابية خالصة، انبثقت من رحم ثورة 25 يناير، في محاولة لبدء البناء المجتمعي، وخلق مساحات تطوعية دون إقصاء أو تمييز لأي فرد، تسمح بالعمل على

قضايا اجتماعية مجتمعية تمس جميع أفراد المجتمع وتتطلب مشاركته لتكوين حلول شاملة مستدامة».

جنوبية حرة:

مبادرة شبابية نسوية نشأت في أسوان وتعمل على عدة قضايا متعلقة بالتمييز ضد النساء. أُشهرت كمؤسسة في 2015.

مركز أنثى:

مبادرة نسوية شابة نشأت في البحيرة وتهدف لتوعية المجتمع بحقوق المرأة وقضاياها ودعم مشاركتها في جميع المجالات.

حركة بنت النيل:

مجموعة نسوية شابة أسست في بداية عام 2012 في البحيرة، وتهدف لمحاربة العنف والتمييز ضد المرأة عبر «إقامة الورش والتدريبات والندوات والوقفات الاحتجاجية الصامتة وحملات طرق الأبواب بداخل ريف محافظة البحيرة لتوعية نسائهن والاحتكاك بهن بصورة أقوى للتعرف إلى قضاياهن ومشكلاتهن».

مبادرة دورك:

مبادرة نسوية من قنا تهدف إلى توعية المرأة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام بخصوص التمييز ضد النساء وقضاياهن.

هن: مبادرة تأسست في 2012 بجامعة أسيوط لمحاربة التمييز ضد النساء وعقدت عدة ندوات ومعارض وفعاليات داخل الجامعة.

راديو بنات أوف لايد:

إذاعة شبابية تأسست في 2012 بالإسماعيلية وتهدف إلى طرح قضايا النساء على المجتمع.

بنت المصاروة:

مجموعة فنية وغنائية تكونت في 2014 تناقش قضايا التمييز المبني على النوع في المجتمع المصري، وتهدف إلى المساهمة في خلق مساحات فنية بديلة في مصر.

الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي:

حزب مصري تأسس في 2011 ويتبنى الديمقراطية الاجتماعية «يسعى الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي لبناء مصر دولة مدنية ديمقراطية حديثة، يسودها العدل ويحكمها القانون، ويكون الشعب فيها مصدر السلطات. ويعمل الحزب على المشاركة في الدفاع عن الدولة ومؤسساتها في مواجهة الإرهاب، وعن الشعب في مواجهة الظلم، وعن الحرية في مواجهة الجمود الفكري».

حزب مصر الحرية:

حزب ليبرالي تأسس في 2011 «ينطلق الحزب من الدفاع عن مبادئ مواطنة الحقوق المتساوية لكل المصريات والمصريين دون تمييز، والتأسيس لحكم وسيادة القانون والتداول السلمي للسلطة على المستويين الوطني والمحلي، واعتماد مرجعية حقوق الإنسان بما تنص عليه من ضمانات للحريات الدينية والمدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية كإطار ملزم في الدستور والقوانين ولممارسات الدولة ومؤسساتها العامة. يتبنى حزب مصر الحرية مبدأ حرية النشاط الاقتصادي ويدعو لتطبيق نظام اقتصاد السوق الملتزم بتحقيق العدالة الاجتماعية والهادف لضمان حياة كريمة لكل المصريات والمصريين.»

حزب التحالف الشعبي الاشتراكي:

حزب اشتراكي تأسس في 2011. «ويسعى إلى تمكين الجماهير وتنظيمها من أجل الدفاع عن مصالحها» وهو «حزب مناهض للاستغلال الرأسمالي وهيمنة الرأسمالية والاحتكارات. ومنحاز لمصالح الفقراء والمنتجين. ويسعى بدأب إلى دعوة العمال والفلاحين والموظفين وكل الجماهير الفقيرة للانخراط في صفوفه، مع جميع الشباب الرافضين للفساد والاستبداد والاستغلال، وجميع المثقفين والمبدعين المنحازين للديمقراطية والعدالة من مختلف الطبقات والفئات.»

حزب العيش والحرية (تحت التأسيس):

حزب يساري تحت التأسيس تكوّن في 2013. ويسعى إلى تشكيل «معارضة يسارية قوية تتمسك بقيم الثورة وتدفع في اتجاه تنمية حقيقية لصالح الشعب وتوزيع الثروة لصالح الطبقات الشعبية وتحقيق الديمقراطية التشاركية والقضاء على جميع أشكال التمييز، كما يسعى أن يكون «تنظيما منفتحا ومرنا يتيح لأعضائه حرية الحركة وإطلاق المبادرات، ويقبل تعددية التيارات اليسارية داخله ويدير خلافاته السياسية عبر وسائل وقنوات ديمقراطية منفتحة وشفافة».

إدارة متابعة جرائم العنف ضد المرأة التابعة لوزارة الداخلية:

تكوّنت في مايو 2013 بموجب القرار رقم 2285 لسنة 2013. وشمل القرار إنشاء أقسام أو فروع لها بجميع مديريات الأمن، لمكافحة جرائم العنف ضد المرأة ويتضمن ذلك التوعية ومكافحة المضايقات وأشكال العنف والتحرش في الشارع من قبل عناصر الشرطة النسائية.

لجنة الـ50 المنتهية ولايتها:

تشكّلت في 2013 بالقرار رقم 570 لسنة 2013 وكانت مكلفة بكتابة مسوّدة الدستور الحالي الذي

طرح للاستفتاء وتم تبنّيه في يناير 2014.

الحكومات\الأنظمة المتعاقبة (2011 - الآن): تسلسل زمني

فبراير -2011يونيو 2012: حكومة انتقالية - المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

يونيو -2012يوليو 2013: حكومة الرئيس محمد مرسي (الإخوان المسلمين).

يوليو -2013 يوليو 2014: حكومة انتقالية- حكومة الرئيس عدلي منصور.

يوليو -2014 الآن: حكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي.

فبراير 2011:

واقعة اغتصاب جماعي لصحفية أجنبية في ميدان التحرير.

8 من مارس 2011:

الاعتداء على المسيرة النسائية في يوم المرأة العالمي والتحرش بالنساء.

9 من مارس 2011:

تعرض النساء المعتصمات في التحرير بكشوف العذرية من قبل القوات العسكرية.

أغسطس-ديسمبر 2011:

تعرض المدافعات عن حقوق الإنسان للعديد من الانتهاكات المبنية على أساس النوع في أحداث فض اعتصام مجلس الوزراء، ماسبيرو، محمد محمود، مجلس الوزراء.

ديسمبر 2011:

عرية إحدى المتظاهرات من قبل القوات العسكرية خلال أحداث مجلس الوزراء.

ديسمبر 2011:

مسيرة «ست البنات» المنددة بتعرية متظاهرة على خلفية أحداث مجلس الوزراء.

يونيو 2012:

وثيق ثلاث حالات اعتداءات جنسية جماعية بشارع محمد محمود.

سبتمبر 2012:

تكوين مبادرة شفت تحرش.

نوفمبر 2012:

توثيق عدة حالات اغتصاب واعتداءات جنسية جماعية في ميدان التحرير ومحيطه.

نوفمبر 2012:

تكوين مبادرة تحرير بودي جارد.

ديسمبر 2012:

تكوين مبادرة قوة ضد التحرش.

يناير 2013:

توثيق 19 حالة اغتصاب في محيط ميدان التحرير.

فبراير 2013:

إقدام بعض الناجيات من الاغتصاب والاعتداء الجنسي الجماعي في نوفمبر 2012 على الإفصاح عن هوياتهم وحكاية شهاداتهن علانية.

6 من فبراير 2013:

خروج مسيرة منددة بجرائم العنف الجنسي ضد النساء في محيط التحرير.

فبراير 2013:

مناقشة الاعتداءات الجنسية في محيط التحرير في مجلس الشورى وإدانة المتظاهرات.

مايو 2013:

قرار إنشاء إدارة متابعة جرائم العنف ضد المرأة التابعة لوزارة الداخلية.

29 من يونيو 7- من يوليو 2013:

توثيق 189 حالة اغتصاب في محيط تظاهرات «30 يونيو».

8 من يونيو 2014:

توثيق 9 حالات اعتداءات جنسية واغتصابات في أثناء الاحتفالات بحلف يمين الرئيس السيسي.

يونيو 2014:

تعديل المادة 306 من قانون العقوبات لتجرم التحرش الجنسي.

16 من يوليو 2014:

صدور حكم ضد 7 من المتهمين في جرائم 8 من يونيو، تتراوح بين الـ20 عاما والمؤبد.

مايو 2015:

إطلاق المجلس القومي للمرأة الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء.